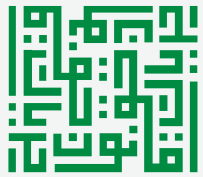


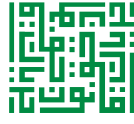
# الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني  
العدد 66 - شتاء 2022



الهيئة المستقلة  
لحقوق الإنسان  
ديوان المظالم

## فصلية الانتخابات المحلية



الهيئة المستقلة  
لحقوق الإنسان  
ديوان المظالم

# الفصلية

فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني  
العدد 66 - شتاء 2022

## في هذا العدد

- الرقابة على الانتخابات المحلية المرحلة الأولى ١١ كانون أول ٢٠٢١ ..... ٤
- تجربة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في الرقابة على الانتخابات ..... ١٥
- الائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها يطالب بأن تكون الانتخابات المحلية مدخلاً للانتخابات العامة ... ١٨
- تقرير (مرصد) حول الانتخابات المحلية في دورتها الرابعة ..... ٢٠
- مذكرة تفاهم حول الحريات الانتخابية ..... ٢٦
- الهيئة المستقلة تراقب سير العملية الانتخابية للهيئات المحلية وتجري لقاء مع لجنة الانتخابات المركزية ..... ٢٨
- حملة حول الحق في الانتخابات ..... ٢٩
- «الهيئة المستقلة» و«لجنة الانتخابات» تنظمان سلسلة لقاءات وورش عمل حول الانتخابية المحلية ..... ٣٠
- قراءة في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في دورتها الرابعة ..... ٣٤
- المرأة الفلسطينية حاضرة ولكن ..... ٣٦
- الانتخابات البلدية في قطاع غزة فرصة للخروج من أزمة البلديات ..... ٤٢

## مجلس المفوضين

عصام العاروري - المفوض العام				سلامة بسيسو - نائب المفوض العام			
أمجد الشوا	جورج جثمان	فيحاء عبد الهادي	طلال عوكل	ديانا بطو	لبنى كاتبة	ميرفت ر شماوي	هامة زيدان
أمل الكحلوت	زياد عمرو	شوقي العيسة	عاصم خليل	روان الضامن	لونا سعادة		

الدكتور عمار الدويك - المدير العام

رئيس التحرير: مجيد صوالحة

أعضاء هيئة التحرير: أنس بواطنة، إسلام التميمي، معن ادعيس، مصطفى إبراهيم، نسمة الحلبي

المقالات الخارجية لا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة

تصدر هذه الفصلية عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، وتتناول موضوعات مختلفة ذات صلة بحقوق الإنسان وحقوق المواطن. الفصلية نافذة تطل الهيئة من خلالها على المواطنين الفلسطينيين وتتواصل معهم بأخر مستجدات حقوق المواطن.

# الافتتاحية

على عمليات الترشح والانتخاب في الانتخابات المحلية، ولأن أهم الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان، وتساعد كثيراً في إعمال بقية حقوقه هي مشاركته في الحياة العامة من خلال ممارسته لحقه في الترشح والانتخاب، وانطلاقاً من رغبتها في بث الثقة في نفوس المواطنين من أجل المشاركة الحقيقية في عملية الترشح والاقتراع، ولما لذلك من أهمية في خلق قنوات شعبية ورسمية في إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في كافة أرجاء الوطن.

وفي هذا السياق، لعله من الجيد التنويه إلى مذكرة التفاهم الثلاثية التي وقعتها الهيئة المستقلة مع لجنة الانتخابات المركزية والائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها، بهدف تنسيق الجهود في مجال دعم العملية الانتخابية وتذليل العقبات التي تواجهها، والرقابة الشاملة عليها والمساهمة في توعية وتثقيف المواطنين خاصة النساء والشباب وتشجيعهم على المشاركة بالانتخابات الفلسطينية العامة والمحلية ٢٠٢١.

إن إمكانية إجراء انتخابات فلسطينية حرة ونزيهة تحت الاحتلال دليل آخر على أن الشعب الفلسطيني صاحب إرادة حرة، وبالتالي يجب على القيادات الفلسطينية التوافق فيما بينها والاحتكام للقانون وتذلل جميع العقبات التي لا زالت تحول دون مشاركة واحجام بعض الفصائل فيها، لضمان إجراء الانتخابات في جميع محافظات الوطن وضمان أوسع مشاركة خاصة من فئتي النساء والشباب، وتوجيه الضغط نحو دولة الاحتلال التي ترفض إجراء الانتخابات في مدينة القدس المحتلة.

ونحن على أعتاب إجراء المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية المقررة في السادس والعشرين من شهر آذار الجاري في الضفة الغربية، والتي تمثل استكمالاً للمرحلة الأولى التي جرت للهيئات المصنفة ج والمجالس القروية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١١، نتطلع إلى أن تجري المرحلة الثانية كسابقتها بسلاسة وإيجابية، وبمستوى عالٍ من المهنية، وبعيداً عن خروق جدية تؤثر على نزاهتها أو نتائجها، لتشكل مدخلاً لإجراء الانتخابات العامة رئاسية وتشريعية ومجلس وطني، في جميع أرجاء الوطن التي يتطلع إليها أبناء شعبنا لممارسة حقهم الانتخابي.

ونحن على ثقة بأن لجنة الانتخابات المركزية لم ولن تدخر جهداً لضمان إجراء الانتخابات وفق المعايير الدولية وقانون الانتخابات الفلسطيني، التي تستحق التقدير على ما تبذله من جهود لإنجاح العملية الانتخابية برمتها. مع ضرورة مواءمة بعض مراكز الاقتراع مع احتياجات كبار السن والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى تجنب تكرار الاكتظاظ في بعض المراكز، وتسهيل معرفة الناخبين أرقامهم ومواقعهم.

لقد تابعت الهيئة وراقبت سير عملية الانتخابات المحلية في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في دورتها الرابعة ٢٠٢١-٢٠٢٢، كما عقدت الهيئة سلسلة لقاءات توعوية واجتماعات مع مختلف مكونات العملية الانتخابية (مواطنون، قوائم انتخابية، لجنة الانتخابات، الشرطة)، والانخراط في هذه العملية بمختلف مكوناتها، وذلك انطلاقاً من أهمية رقابة الهيئة المستقلة

## الرقابة على الانتخابات المحلية المرحلة الأولى 11 كانون أول 2021

تأتي أهمية عملية رقابة الهيئة المستقلة على الترشح والانتخاب في الانتخابات المحلية من رغبتها في بث الثقة في نفوس المواطنين من أجل المشاركة الحقيقية في عملية الترشح والاقتراع، ولما لذلك من أهمية في خلق قنوات شعبية ورسمية في اجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في كافة أرجاء الوطن.

وقد سجلت الهيئة الجهد المميز الذي قامت به لجنة الانتخابات المركزية كجهة منفذة لقرار مجلس الوزراء بإجراء المرحلة الأولى من مراحل اجراء الانتخابات المحلية مروراً بعملية التسجيل والترشح والدعاية الانتخابية وانتهاء بعملية الاقتراع والفرز وإعلان النتائج.



## مقدمة

من أهم الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان، وتساعد كثيرا في إعمال بقية حقوقه هي مشاركته في الحياة العامة من خلال ممارسته لحقه في الترشح والانتخاب بعامه.

وبالنسبة للحالة الفلسطينية فإن الإعمال الحقيقي لهذا الحق يشمل، بشكل أساسي، مشاركة المواطن الفلسطيني في اختيار ممثليه في الأجسام التمثيلية كافة، والتي يتم الاختيار فيها عبر طريق الترشح والانتخاب، كاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني واختيار رئاسة دولة فلسطين وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء مجالس هيئاته المحلية وأعضاء مجالس النقابات المهنية والعمالية المختلفة.

بتاريخ ٦ أيلول ٢٠٢١، قرّر مجلس الوزراء اعتبار يوم ١١ كانون أول ٢٠٢١، هو اليوم المقرر لاختيار أعضاء مجالس الهيئات المحلية المصنفة ج أو المجالس القروية، شملت ٣٧٦ هيئة محلية جميعها في المحافظات الفلسطينية الشمالية (الضفة الغربية)، تضم نحو ٣٠٪ من المواطنين الفلسطينيين، على أن يتم اختيار أعضاء المجالس المحلية المصنفة أ و ب وتلك الموجودة في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، والتي تضم ما يقرب من ٧٠٪ من المواطنين الفلسطينيين، في ٢٦ آذار ٢٠٢٢ بحسب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٢١.

ورغم دلالة هذه الإجراءات، المتواضعة، على إعمال الجهات

الرسمية لحق الإنسان في المشاركة السياسية من خلال الترشح والانتخاب، إلا أنه وانسجاماً مع الدور المنوط بها كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الرقابة على مدى إعمال حقوق الإنسان بعامه، وحقه في المشاركة السياسية بخاصة، فقد عملت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» على الرقابة على جميع إجراءات العملية الانتخابية منذ الإعلان عن موعد إجراء المرحلة الأولى منها في الحادي عشر من شهر كانون أول ٢٠٢١، وإلى حين انتهاء الموعد القانوني للطعون القضائية على نتائج هذه الانتخابات.

وتأتي أهمية عملية رقابة الهيئة على الترشح والانتخاب في الانتخابات المحلية، من رغبتها في بث الثقة في نفوس المواطنين من أجل المشاركة الحقيقية في عملية الترشح والاقتراع، ولما لذلك من أهمية في ترسيخ قنوات شعبية ورسمية في إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في أرجاء الوطن كافة.

وقد سجلت الهيئة الجهد المميز الذي قامت به لجنة الانتخابات المركزية كجهة منفذة لقرار مجلس الوزراء بإجراء المرحلة الأولى من مراحل إجراء الانتخابات المحلية، مروراً بعملية التسجيل والترشح والدعاية الانتخابية، وانتهاءً بعملية الاقتراع والفرز وإعلان النتائج.

وحول المنهجية ومصادر معلومات هذا التقرير فقد اعتمدت الهيئة على عدة مصادر أهمها:

- نتائج الرقابة الميدانية التي

نفذها مراقبو الهيئة وتقاريرهم بالخصوص عن مراحل العملية الانتخابية كافة، ابتداءً من مرحلة التسجيل والترشح والدعاية الانتخابية، وانتهاءً بعملية الاقتراع وإعلان النتائج النهائية.

- تقرير الائتلاف الأهلي لمؤسسات المجتمع المدني لدعم الانتخابات والرقابة عليها، الذي صدر في الثالث عشر من شهر كانون أول ٢٠٢١، والمؤتمر الصحفي الذي عقده الائتلاف بشأن تقريره.

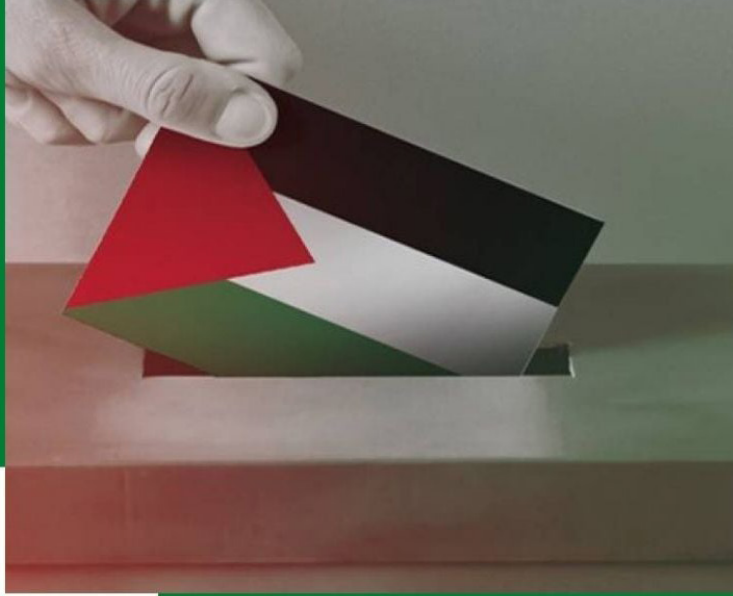
- التقرير الرقابي لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.

- نتائج الاستمارة الرقابية التي أعدتها الهيئة للرقابة على يوم الاقتراع والفرز.

- الشكاوى المحدودة التي تلقتها الهيئة خلال مراحل العملية الانتخابية المختلفة (التسجيل، الترشح، الدعاية الانتخابية، الاقتراع والفرز وإعلان النتائج).

## أولاً: جهود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في عملية الرقابة على الانتخابات المحلية

وسنداً لما لها من مهمة الرقابة على إعمال الحقوق، وبخاصة الحق في المشاركة السياسية بموجب مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ (مبادئ باريس)، ولما نصت عليه المادة (٥٨) من قانون انتخاب الهيئات



# الحق في المشاركة السياسية



الهيئة المستقلة  
لحقوق الإنسان  
«ديوان المظالم»

بالرقابة على الانتخابات بعامة، وفي شهر أيلول ٢٠٢١، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أن الهيئات الرقابية التي اعتمدت من السابق من ذات العام تستمر في مهمتها الرقابية، وتستمر البطاقات التي يحملها مراقبوها بالعمل إلى ما بعد انتهاء المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية المقرر عقدها بتاريخ ٢٦ آذار ٢٠٢٢.

## ٢. اعتماد مراقبين

بعد اعتماد الهيئة كجهة رقابية تم اعتماد ٤٢ مراقباً لها موزعين

لهذه العملية الرقابية، والمبينة لنتيجة عملية الرقابة في هذا الخصوص.

وبشأن الانتخابات المحلية التي جرت لجزء من الهيئات المحلية في الضفة الغربية عام ٢٠٢١، عملت الهيئة على تنفيذ رقابتها من خلال عدة إجراءات تمثلت فيما يلي:

## ١. اعتماد الهيئة كهيئة رقابة

بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٤ تم اعتماد الهيئة كإحدى المؤسسات المكلفة

المحلية، «للمراقبين ووكلاء القوائم الانتخابية الحق في مراقبة مراحل العملية الانتخابية كافة». من أجل متابعة أعمال حقوق الإنسان بعامة، وحقه في المشاركة السياسية بخاصة، عملت الهيئة منذ نشأتها على إنفاذ هذه الرقابة.

وكانت الهيئة قد راقبت عمليات الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية التي جرت في الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ٢٠١٢، و٢٠١٧، ٢٠٢١ وأصدرت بخصوص هذه الرقابة عشرات التقارير الملخصة



على جميع المحافظات. (٧٨,٥٪) منهم من الذكور، و(٢١,٥٪) من الإناث.

٣. توقيع مذكرة تفاهم مع لجنة الانتخابات المركزية

وقعت الهيئة المستقلة وائتلاف مؤسسات المجتمع المدني المراقبة على الانتخابات مذكرة تفاهم مع لجنة الانتخابات المركزية منذ بداية العام، هدفت إلى التعاون فيما بينها على تهيئة بيئة حامية وداعمة ومحفزة على المشاركة في الانتخابات بعامه. وقد تم التأكيد عليها من جديد بشأن الانتخابات المحلية.

٤. تنفيذ جهود توعوية

وبهدف تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية للهيئات المحلية تسجيلاً وترشحاً واقتراعاً نفذت الهيئة حملة توعوية تضمنت:

- تصميم وطباعة ٢ برشور حول المشاركة في عملية الانتخابات المحلية.

- بث سبوت إذاعي في ١٠ قنوات إذاعية في الضفة الغربية لمدة عشر أيام بمعدل ٣ مرات باليوم حول الحقوق والحريات الانتخابية وآليات تقديم الشكاوى.

- نشر ٦ بوست حول دور الشرطة في حماية العملية الانتخابية، ودور الهيئة في الرقابة على الانتخابات، وحق المرأة في المشاركة بالانتخاب.

- نشر ٢ فيديو حول الحقوق

## ٢. مرحلة التسجيل للانتخابات

بحسب متابعات الهيئة خلال عملية التسجيل للانتخابات والمدة المخصصة للمواطن لتقديم أي تظلمات للجنة الانتخابات المركزية أو طعون قضائية على قرارات اللجنة في الفترة من ٢٤-١٠/٢٠٢١ فلم تسجل انتهاكات حول المس بعملية التسجيل أو منع أي من المواطنين من ممارسة حقه في التسجيل أو نقل مكان التسجيل بحسب الإجراءات الأصولية القانونية.

من جانب آخر سجلت الهيئة بعض التوثيقات عن اكتشاف بعض المواطنين ان أسماءهم غير موجودة في السجل الانتخابي في يوم الاقتراع في المواقع التي سجلوا واقتنعوا فيها من السابق، كونهم لم يمارسوا حقهم في الاطلاع على السجل الانتخابي في حينه. وكذلك كانت هناك شكاوى<sup>١</sup> في بداية شهر كانون أول من هذا العام تضمنت عدة أسماء تم نقلها من السجل الانتخابي في الهيئة المحلية في بلدة قلنديا، غير ان لجنة الانتخابات أفادت في ردها<sup>٢</sup> بعد فحصها للأسماء المذكورة في الشكاوى بعدم وجود مخالفة بالخصوص، وكانت لجنة الانتخابات المركزية قد تسلمت ٢٠ تظلمًا بالخصوص بعد انتهاء الفترة القانونية للتسجيل. وكان هناك عدة ادعاءات لعدد من المواطنين في محافظة الخليل من انه تم نقل أماكن تسجيلهم وبالتالي اقتراعهم من مكان إلى آخر.

## ثانياً: عملية الرقابة على

### مراحل العملية المختلفة

#### (التسجيل، الترشح، الدعاية

#### الانتخابية، الاقتراع والفرز

#### وإعلان النتائج)

بما لها من دور في متابعة أعمال حقوق الإنسان المختلفة في السياسات والتشريعات الرسمية، تابعت الهيئة المرحلة الأولى من عملية الانتخابات المحلية التي جرت في ١١ من كانون أول ٢٠٢١، وسجلت ما يلي:

#### ١. إدارة عملية الانتخابات

عملت لجنة الانتخابات المركزية بجهود كبيرة من أجل تنفيذ انتخابات محلية في الهيئات المحلية. ومما عملته لجنة الانتخابات تعيين طواقم انتخابية لتنفيذ عمليات تسجيل الناخبين وترشحهم واقتراعهم في جميع المحافظات وفي أوقات التسجيل للانتخابات والاقتراع لها، غير ان القانون لا يضع سوى شروط عامة بشأن من يعين من هذه الطواقم (المادة ١٨ من القرار بقانون بشأن الانتخابات العامة رقم ١ لسنة ٢٠٠٧)، ويترك أمر تحديد هذه الطواقم الى «الشروط والمعايير المهنية» التي تحددها اللجنة، والى ما ينسب لها من مكاتب الدوائر الانتخابية في المحافظات.

على المستوى العملي، سجل عدد من مراقبي الهيئة ملاحظاتهم حول عدم وضوح الإجراءات التي يتم على أساسها اختيار من يشغل مهمة افراد طواقم مراكز التسجيل و/أو الاقتراع في المحافظات المختلفة.

والحريات المتعلقة بالانتخابات والجرائم الانتخابية واليات تقديم الشكاوى.

• عقد حلقة تلفزيونية حول الحقوق والحريات المتعلقة بالانتخابات ودور قوى الأمن في حماية العملية الانتخابية.

• عقد ٢ ورشة حول موضوع الانتخابات مع بعض القوائم الانتخابية.

٥. الاستمارة تم تطوير استمارة تجريبية للرقابة على يوم الاقتراع.

٦. المشاركة في عشرات ورشات العمل واللقاءات والاجتماعات الهادفة إلى تنشيط عملية الرقابة وتوعية المراقبين والمؤسسات الرقابية بطبيعة الرقابة وحدود اختصاصات المراقبين والهيئات القائمة بالرقابة.

٧. زيارة مكاتب لجنة الانتخابات في المحافظات المختلفة

نفذت الهيئة عشرات الزيارات التفقدية لعدد من مراكز تسجيل الناخبين ومقر لجنة الانتخابات المركزية في محافظة رام الله والبيرة، وفي فروعها المختلفة في المحافظات، وذلك بغرض التأكد من جاهزية الجهة القائمة بالإشراف على عملية الانتخابات، ومكاتبها المختلفة في المحافظات.

٨. اعتماد موضوع انتخابات الهيئات المحلية كموضوع رئيسي للعدد الأخير من فصلية حقوق الإنسان.

١ انظر شكاوى رقم ٤٦٥-MW-٢٠٢١.

٢ رد لجنة الانتخابات المركزية رقم م/٢٠٢١ ص (٢٢٩)، رداً على شكاوى الهيئة رقم ٤٦٥-MW-٢٠٢١ المذكورة.





الشروط القانونية، حيث اشكت القائمة من عدم اعتمادها من قبل لجنة الانتخابات المركزية، وأفادت بأنه كان بإمكان اللجنة شطب العضو غير القانوني في القائمة واعتماد القائمة، طالما أن شطب هذا العضو لا يؤثر على حجم وتركيب القائمة من الناحية القانونية. ورغم تدخلات الهيئة بالخصوص إلا أن لجنة الانتخابات رأت بخلاف ذلك، فرفضت هذه القائمة طعنا بالخصوص أمام محكمة قضايا الانتخابات فقضت المحكمة بقبول الطعن، وشطب العضو غير القانوني، واعتماد القائمة. وكان هذا هو الطعن الوحيد الذي قبلته المحكمة من الـ ١٣ طعنا التي قُدمت في مرحلة الترشح.

القانون إلا أن الذي كان يتوجب أن يحكم هذه المسألة هو النظر إلى روح القانون والذي يتوجب أن لا يتجاوز الحق الدستوري للمواطن الفلسطيني في الترشح والانتخاب كأساس، واتباع الإجراءات التي تمنع الافتاءات على حقوق الآخرين، أما إذا كان تجاوز الإجراءات القانونية ليس من شأنه أن يتجاوز حقوق البعض وإنما بالعكس سيساعد في إعمال حقوق عالمية أقرها القانون الأساسي الفلسطيني فإن مقتضيات روح القانون تقتضي عدم حرمان مثل هذه الحالات من الترشح.

فقد استقبلت الهيئة شكاوى من إحدى القوائم المترشحة لمجلس بلدي قرية كفر نعمة-رام الله التي كان أحد أعضائها لا تتوفر فيه

من جهة أخرى، قدمت بشأن عملية التسجيل للجنة الانتخابات المركزية (٢٠) تظلمات.

### ٣. مرحلة الترشح للانتخابات

لم تسجل الهيئة أية انتهاكات بارزة في عملية الترشح للانتخابات، لكنها سجلت بعض الملاحظات تمثلت في تشدد لجنة الانتخابات المركزية في قبول وتسجيل بعض القوائم، فرفضت تسجيل إحدى القوائم بحجة عدم اتفاقها مع القانون نظرا لوجود بعض المرشحين فيها المسجلين في مناطق هيئات محلية أخرى غير الهيئة المحلية التي ترشحوا لها.

الهيئة وهي مدركة أن هذه المسألة وامثالها قد تكون نابعة من خلل في

وإعلان النتائج (الاستمارة كأداة تجريبية)

صممت الهيئة لهذا الغرض استمارة خاصة تساعد مراقبيها على تحديد حالة الحق في المشاركة السياسية في يوم الاقتراع والفرز على وجه التحديد على سبيل التجربة، بغرض استخدامها في أي انتخابات عامة قادمة. وقد قيّمت هذه الاستمارات عدد من القضايا الإجرائية التي تمت في عمليتي الاقتراع والفرز في المحافظات الفلسطينية الشمالية (جنوب ووسط وشمال الضفة الغربية) التي تم استهدافها. وفيما يلي خلاصة المعلومات التي جاءت بها:

(١) حول الاستمارة كأداة تجريبية، تم اختيار عينة مكونة من (٣٩) هيئة محلية موزعة على المحافظات الفلسطينية الشمالية (أريحا، القدس، رام الله، سلفيت، طولكرم، وقلقيلية، والخليل)، وبواقع (٢٥,٥٪) من عدد الهيئات المحلية التي جرت فيها عملية الاقتراع والبالغ عددها ١٥٣ هيئة محلية. وتم تعبئة (٤٥) استمارة جلها كان أثناء مرحلة الاقتراع، وعدد قليل منها التي تطرقت لعملية الفرز (٧ استمارات في ٧ مراكز اقتراع).

(٢) حول مجريات عملية الاقتراع تضمنت الاستمارة عدة أسئلة متعلقة بعملية الاقتراع والإجراءات المتبعة في هذا الصدد سواء داخل

انها ساهمت بشكل كبير في تغيير نتيجة الانتخابات واختيار اشخاص على غير رغبة الناخبين.

من ناحية أخرى، وبعد الاطلاع على المادة الدعائية لبعض المرشحين، ظهر ان بعض القوائم لا تُظهر صورة المرشح إذا كان انثى وتُظهر فقط صور المرشحين الذكور على منشوراتها.

ان في هذا السلوك مخالفة صريحة للحقوق العالمية التي تقضي بالمساواة وعدم التمييز على أساس الجنس ولاسيما مع وجود نص دستوري أقر هذا الحق، وكذلك انضمام فلسطين إلى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والذي يجب ان ينعكس في كل السياسات والتشريعات الوطنية المختلفة، بما فيها الأنظمة والإجراءات والتعليمات والممارسات المختلفة المنفذة بشأن عملية الانتخابات.

وكذلك فان في هذا السلوك مخالفة واضحة لمدونات السلوك ومواثيق الشرف المتعلقة بحقوق المرأة في الانتخابات التي وقعت عليها كافة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

وكانت لجنة الانتخابات المركزية قد أصدرت توضيحاً في هذا الخصوص بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني من هذا العام وخاطبت فيه شركاء العملية الانتخابية من مؤسسات رسمية ومجتمع مدني وأحزاب بانها لن تقوم بنشر مواد دعائية عبر الإعلام الرسمي للقوائم التي لا تلتزم بمواثيق الشرف والمدونات المذكورة.

٥. مرحلة الاقتراع والفرز

من جانب آخر، استقبلت الهيئة عدداً محدوداً من الشكاوى<sup>١</sup> في فترة الترشح بشأن موضوع تمنع بعض المجالس المحلية عن منح الناخب الذي ينوي الترشح كتاب براءة الذمة.

وقد أوضحت الهيئة في حينه ان هذا الشرط يفرضه القانون ولا يمكن المطالبة بتجاوز القانون الا إذا كان هذا القانون يمس بحق من حقوق الانسان، وبشأن ذلك الحق على وجه التحديد، لكنها تدعو في الوقت ذاته الى تطبيق هذا الأمر وفق أسس قائمة على حق الإنسان في المساواة وعدم التمييز كما كفلتها الكثير من المواثيق والعهود الدولية وتضمنها القانون الأساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٢، ولاسيما بعد ورود شكاوى وبعض التوثيقات التي تفيد انه لا يتم اعتماد أسس واحدة في منح براءة الذمة، فقد طلب من أحد المواطنين بدفع كل ما عليه من التزامات للهيئة المحلية بما فيها فواتير الكهرباء والماء وبدل ترخيص المباني، في حين ان هيئات محلية أخرى تمنح براءة ذمة دون اشتراط دفع بدل رسوم ترخيص المباني.<sup>٢</sup>

٤. مرحلة الدعاية الانتخابية

رغم استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية خارج المدة القانونية، وتسجيلها لبعض «الملاسنات» بين القوائم المترشحة الا ان الهيئة لم ترى فيما قدم لها من شكاوى<sup>٣</sup> وفيما سجلته من ملاحظات بالطرق المختلفة في هذا الصدد

١ للمزيد انظر الشكاوى ذات الأرقام: SW-٥٤٩-٢٠٢١، MW-٣٦٥-٢٠٢١، MW-٣٦٦-٢٠٢١.

٢ للمزيد انظر الشكاوى SW-٥٤٩-٢٠٢١ سالفه الذكر.

٣ للمزيد انظر الشكاوى ذات الأرقام: SW-٦١٣-٢٠٢١، SW-٥٩٨-٢٠٢١.

٤ للمزيد حول هذه الاستمارة وموضوعات الأسئلة التي تضمنتها راجع مضمون هذه الاستمارة المرفقة بهذا التقرير.



محطات الاقتراع التي تمت فيها الرقابة تعاملوا مع الشكاوى والاعتراضات التي تصلهم من المواطنين ووكلاء المرشحين والمراقبين ووثقوها بالشكل السليم.

- في أغلب مراكز الاقتراع قام أحد أعضائها بذكر التعليمات الأساسية الخاصة بالاقتراع للناخب عند إعطائه ورقة الاقتراع، بما في ذلك ضرورة استخدام قلم الحبر الموجود خلف ساتر الاقتراع فقط للتأشير داخل المربع (١٠٠٪)، عدم تدوين أي علامة أخرى على ورقة

بالشمع الأحمر، السماح للمراقبين بمشاهدة ختم المكتب التنفيذي للتأكد من سلامته.

- إن أكثر من ٨٠٪ من المراقبين ووكلاء المرشحين والصحفيين وممثلي وسائل الإعلام سُمح لهم بالدخول الى محطة الاقتراع بسهولة.
- ان ٦٩٪ من مراكز الاقتراع جرت فيها عملية الاقتراع مع توفر ضمانات السلامة الصحية الخاصة بمنع انتشار فيروس كورونا.
- ان أكثر من ٦٥٪ من مسؤولي

محطات الاقتراع أو خارجها. وكانت الإجابات عليها بحسب المراكز التي استهدفت بعملية الرقابة ونسبة المراقبين الذين شهدوا العملية لحظة وجودهم في مركز الاقتراع على النحو التالي:

- أن ١٠٠٪ من رؤساء مراكز الاقتراع التي تمت الرقابة عليها اتخذوا الإجراءات السليمة لبدء عملية الاقتراع بما في ذلك افتتاح مركز الاقتراع في تمام الساعة السابعة صباحاً، فتح الصناديق امام المراقبين بطريقة تسمح برؤية ما بداخلها، قفل الصندوق



أفراد من الأمن من غير جهاز الشرطة المكلفة بحماية عملية الاقتراع، في حين ان ٢٦٪ منهم أكدوا وجود أفراد من الأجهزة الأمنية الأخرى في مركز الاقتراع، و٤٧٪ لم يكونوا متأكدين.

- ان ٨٤٪ من المراقبين أكدوا على عدم وجود أفراد بلباس مدني يحملون أسلحة في مركز الاقتراع او داخل أحد محطاته.

- إن ٨٣٪ من المراقبين أكدوا على توفر منشورات خاصة بالسلامة العامة داخل محطة الاقتراع وخارجها.

- إن ٦٨٪ من مراكز الاقتراع ساد فيها الهدوء ولم تحدث فيها اعمال فوضى أو عنف.

- أفاد مراقبي الهيئة باستمرار الدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع بنسبة ٤٨٪ في مراكز الاقتراع و٢٦٪ في محيط مركز الاقتراع. واللافت للانتباه ان ٢٦٪ من محطات الاقتراع التي تمت الرقابة فيها قد جرت دعاية انتخابية داخلها.

كما أكدت التقارير التقييمية العامة التي وضعها بعض مراقبي الهيئة عن استمرار الدعاية الانتخابية في كافة الهيئات المحلية التي راقبوا عليها.

(٣) فيما يتعلق بفرز أوراق الاقتراع

في إطار العدد المحدود من الاستثمارات التي غطت مرحلة فرز أوراق الاقتراع، فقد تمت

احضروا معهم مرافقين في محطات الاقتراع التي خضعت للرقابة في الفترة التي تواجد فيها المراقب ٧٤ مقترعا، ٢٠ مقترعا منهم من الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تراوح عدد المراقبين ووكلاء المرشحين الذين تواجدوا في محطة الاقتراع لحظة وجود مراقب الهيئة بين ١-١٥ مراقبا و/أو وكيل مرشح.

- إن ٧٠٪ من مراكز الاقتراع أعطت أولوية في الدخول الى المركز من أجل الاقتراع لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل.

- ان ١٠٠٪ من المراقبين أكدوا على وجود أعضاء لجنة الاقتراع أو افراد الشرطة لمساعدة المقترعين في البحث عن أسمائهم في السجلات.

- رجال الشرطة في أكثر من ٨٧٪ من مراكز الاقتراع التي خضعت للرقابة قاموا بأداء الدور المنوط بهم لحماية عملية الاقتراع بما في ذلك التواجد بشكل واضح حول مراكز الاقتراع، عدم تدخلهم في عملية الاقتراع، تواجدهم على مسافة مناسبة من باب محطة الاقتراع، التعامل مع تراحم الناخبين على خارج محطة الاقتراع، مراعاتهم لإجراءات السلامة الصحية خلال التعامل مع المواطنين.

- ان ٢٤٪ فقط من مراقبي الهيئة كانوا متأكدين انه لا يتواجد في مركز الاقتراع

الاقتراع (٦٧٪)، عدم إجراء أي تعديل على ورقة الاقتراع (٦٧٪)، إشعار الناخب انه إذا أخطأ أثناء تأشيريه على ورقة الاقتراع بإمكانه اعادتها الى طاقم الاقتراع واخذ واحدة أخرى بديلة (٧٢٪).

- ان ما لا يقل عن ٨٩٪ من رؤساء محطات الاقتراع قاموا بالتأكد من إبراز المقترع لوثيقة التعريف الخاصة به، و٩١٪ تأكدوا من وجود اسم المقترع في سجلات الاقتراع، و٨٤٪ منهم تأكدوا من ختم ورقة الاقتراع لحظة تسليمها للناخب.

- ان أكثر من ٩٧٪ من المقترعين اشروا على ورقة الاقتراع خلف الساتر المخصص للتأشير على ورقة الاقتراع.

- أن (٦٩٪) من رؤساء محطات الاقتراع قد تأكدوا من ان مرافق المقترع (الأمي أو ذوي الإعاقة) قد أشر على ما يمليه عليه المقترع.

- ان ٦١٪ من افراد الشرطة الذين تواجدوا بلباسهم الرسمي واسلحتهم داخل محطة الاقتراع كان بناء على طلب من رئيس المحطة، في حين لم يكن المراقبون متأكدين من ان ٣٢٪ من أفراد الشرطة الذين تواجدوا داخل محطات الاقتراع بلباسهم الرسمي واسلحتهم كانوا يتواجدون بناء على طلب رئيس المحطة.

- بلغ عدد المقترعين الذين





- لم تشمل هذه المرحلة من الانتخابات المحلية سوى ما يقرب من ٣٠٪ فقط من مواطني الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحُرم أكثر من ٧٠٪ من المواطنين من ممارسة حقهم في الترشح والانتخاب في هذه المرحلة.
- عزف ما يقرب من ٥٩٪ من مواطني الهيئات المحلية تلك عن ممارسة حقهم في الترشح و/ أو في الانتخاب (١٦٪ من الهيئات المحلية لم يقدم أي قائمة انتخابية + ٤٣٪ من

### استنتاجات وتوصيات الاستنتاجات

من مجمل عملية انتخابات المرحلة الأولى من مجالس الهيئات المحلية، ترى الهيئة انه في الإطار العام ورغم ان هذه الانتخابات وفي مرحلتها الأولى لا تمثل سوى قدر بسيط من أعمال حق الإنسان في المشاركة السياسية بمفهومه الواسع بالأساس (١٠٪ على ابعد تقدير)، الا انها عملت وبجهد حثيث على ممارسة دورها الرقابي على ما تم من الانتخابات، وسجلت الاستنتاجات التالية:

١٠٠٪ من إجراءات الفرز بحضور بعض المراقبين ووكلاء المرشحين وبعض أفراد الصحافة. وان في ١٠٠٪ من الحالات التي شهدها المراقبين قد تم قراءة ورقة الاقتراع على مسمع الحضور، وسمح للمراقبين ووكلاء المرشحين الراغبين في الاطلاع على أوراق الاقتراع. في حين لاحظ ٢٣٪ من مراقبيها تقديم شكاوى لرئيس محطة الاقتراع خلال مرحلة الفرز، في حين لم يلاحظ ذلك ٦٧٪ منهم.

في شهر آذار من العام القادم.

- تؤكد الهيئة على ضرورة العمل بجد على تهيئة الظروف الحقوقية المختلفة خلال مرحلة التحضير لإجراء المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، لما لذلك من أهمية ولما تعطيه من مؤشر على إمكانية تجاوز أي معوقات من أجل إنجاز عقد انتخابات عامة (رئاسية وتشريعية).

- ضرورة العمل على استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لتعديل القانون الذي تتم وفقه عملية انتخاب مجالس الهيئات المحلية، ولاسيما التعديلات المتوافق عليها من الأحزاب السياسية والمؤسسات الحقوقية والجهات الرسمية منذ العام ٢٠١٣.

- ضرورة نشر الأسس والمعايير التفصيلية الدقيقة المستندة إلى الشروط العامة التي حددها القانون في تعيين الطواقم الانتخابية لمراكز التسجيل والاقتراع في المحافظات المختلفة.

الحق في الترشح والانتخاب في مرحلة التسجيل والترشح والاقتراع والفرز.

- طبقت الهيئة في هذه المرحلة من الانتخابات المحلية الأداة التجريبية المتمثلة في استمارة يوم الاقتراع. وقد تم قياس نتائج أسئلة هذه الاستمارة وفق قيم رقمية ونسب مئوية علمية، حيث تبين من هذه النتائج أن عملية الاقتراع كانت مقبولة ومحققة لحق الانسان في المشاركة السياسية من خلال الترشح والانتخاب رغم بعض الملاحظات التي سجلتها في مراحل عملية الاقتراع المختلفة.

#### التوصيات

- تؤكد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على ضرورة استكمال الجهات الرسمية ولاسيما مجلس الوزراء، للجهود الهادفة الى رفع مستوى إعمال الحق في المشاركة السياسية من خلال الترشح والانتخاب وتنفيذ المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية

الهيئات المحلية قدموا قائمة انتخابية واحدة)، لم تعتمد اية قائمة انتخابية في ٦٠ هيئة محلية من أصل ٣٧٦ التي سمح لها بإجراء انتخاباتها المحلية في مرحلتها الأولى، واعتمدت قائمة انتخابية واحدة فقط في ١٦٢ هيئة محلية، أعلن لاحقا عن فوزها بالتزكية بكافة مقاعد المجلس.

- ارتفعت نسبة مشاركة المواطنين في انتخاب ممثليهم في الهيئات التي جرت فيها الانتخابات مقارنة بحجم المشاركة في الانتخابات المحلية السابقة. فقد بلغت نسبة المشاركة في العام ٢٠٢١ ال (٦٧٪) من المسجلين)، في حين كانت قد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية ٢٠١٧ ما نسبته (٥٣,٩٪) من اجمالي من يحق لهم الاقتراع، و(٥٤,٩٪) في الانتخابات المحلية التي جرت في العام ٢٠١٢.

- لم تسجل الهيئة مخالفات ذات تأثير بالغ على ممارسة





## تجربة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في الرقابة على الانتخابات

المحامي معن دعيس

شُكِّلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في العام ١٩٩٣ مع بدايات قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٤. وقد منحت بموجب المادة ٣ من هذا القرار مهمة «متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية».

وعملت منذ تأسيسها على مراقبة حالة حقوق الإنسان في عمل مختلف الإدارات الرسمية، وتقديم تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان إلى رئيس دولة فلسطين، وإلى المجلس التشريعي ومجلس الوزراء الفلسطينيين. كما نص القانون الاساسي لسنة ٢٠٠٢ في المادة (٣١) منه على تشكيل هذه المؤسسة، وعلى ان يتم وضع القانون



المنظم لأعمالها واختصاصاتها،  
وان تقدم تقاريرها لرئيس  
السلطة الوطنية الفلسطينية وإلى  
المجلس التشريعي.

وقد تم في العام ٢٠٠٥ بالفعل  
وضع مسودة مشروع قانون  
هذه المؤسسة الوطنية لحقوق  
الإنسان من قبل المجلس  
التشريعي السابق، غير أن هذا  
المشروع لم يُستكمل بعد. علما  
بأن مسودة هذا المشروع أناطت  
بالهيئة مهمة الرقابة على أعمال  
الجهات الرسمية لحقوق الإنسان  
في سياساتها وتشريعاتها بما في  
ذلك حق الإنسان في المشاركة  
السياسية.

ومنحت القوانين الوطنية الهيئة،  
وغيرها من مؤسسات المجتمع  
المدني، صلاحية الرقابة على  
الانتخابات في كافة مراحلها،  
وألزمت الجهات المشرفة عليها  
بان تجري الانتخابات بشفافية  
وعلانية تسمح للمراقبين  
والصحفيين بالرقابة الفاعلة على  
كافة مراحلها.<sup>١</sup>

١ نصت المادة (١١٣) من قانون الانتخابات العامة رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ على: «١. تجري العمليات الانتخابية بجميع مراحلها المنصوص عليها في القانون بشفافية وعلانية بما يضمن تمكين المراقبين من مراقبة هذه العمليات في جميع مراحلها، لتمكين مندوبي الصحافة والإعلام من تغطية هذه الانتخابات. ٢. يتم اعتماد المراقبين المحليين والدوليين ومندوبي الصحافة والإعلام المحليين والدوليين من قبل لجنة الانتخابات، وتصدر هذه اللجنة بطاقة اعتماد لمن يطلبها منهم. ٣. على جميع الهيئات والأشخاص الذين يقومون بتنفيذ أحكام هذا القانون، وعلى أفراد الشرطة تقديم جميع التسهيلات لكل من يحمل بطاقة اعتماد وفق ما ذكر في الفقرة (٢) أعلاه».

ونصت المادة (٧٠) من القرار بقانون بشأن الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٧ على: «١. تجري العمليات الانتخابية بجميع مراحلها المنصوص عليها في هذا القانون بشفافية وعلانية بما يضمن تمكين المراقبين ووسائل الإعلام من مراقبة هذه العمليات في جميع مراحلها، وتمكين مندوبي الصحافة والإعلام من تغطية هذه الانتخابات. ٢. يتم اعتماد المراقبين المحليين والدوليين ومندوبي الصحافة والإعلام المحليين والدوليين من قبل اللجنة، وتصير اللجنة بطاقة اعتماد لمن يطلبها منهم وفقاً للإجراءات الخاصة بذلك. ٣. على جميع الهيئات والأشخاص الذين يقومون بتنفيذ أحكام هذا القانون، وعلى أفراد الشرطة تقديم

على المستوى العملي، مارست  
الهيئة عملية الرقابة الفعلية  
على الانتخابات المحلية الأولى  
التي جرت في فلسطين على  
مراحل في الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥،  
والانتخابات المحلية الثانية عام  
٢٠١٢، والثالثة التي جرت في  
العام ٢٠١٧، والرابعة في العام  
٢٠٢١-٢٠٢٢. هذا بالإضافة إلى  
رقابتها على الانتخابات التشريعية  
الثانية ٢٠٠٦ والانتخابات  
الرئاسية الثانية ٢٠٠٥.

وعملت خلال رقابتها تلك على  
مراقبة كافة مراحل العمليات  
الانتخابية المذكورة، بما فيها  
من مراجعة التشريعات المتعلقة  
بالانتخابات، تسجيل الناخبين  
وترشحهم، والدعاية الانتخابية،  
والحماية الامنية الموفرة للعملية  
الانتخابية بكاملها. وكذلك  
الرقابة على مرحلة الاقتراع  
والفرز وإعلان النتائج. ومن ثم  
متابعة الدفع باتجاه اجراء اية  
تعديلات على القوانين التي جرت  
بموجبها هذه الانتخابات لتفادي  
وقوع المشكلات التي وقعت في  
الانتخابات السابقة بسبب تلك  
القوانين.

وقد وضعت بشأن هذه العملية  
الرقابية ما لا يقل عن عشرة  
تقارير عرضت فيها لكافة  
الإشكالات التي تخللت المراحل  
الانتخابية المختلفة ووضعت فيها  
عشرات التوصيات الموجهة إلى  
الجهات الرسمية في الدولة من

جميع التسهيلات لكل من يحمل بطاقة اعتماد وفق ما ذكر في الفقرة (٢) أعلاه».

كما نصت المادة (٥٨) من قانون انتخاب الهيئات المحلية لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته على: «للمراقبين ووكلاء القوائم الانتخابية الحق في مراقبة مراحل العملية الانتخابية كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه».

أجل اجراء إصلاحات تشريعية  
 وإدارية أثّرت على قدرة المواطنين  
على ممارسة حقهم في الترشح  
والانتخاب.<sup>٢</sup>

ما يمكن ان نلخصه عن عمليات  
الانتخابات المحلية المختلفة  
(٢٠٠٤-٢٠٠٥) وما يميزها عن  
الانتخابات المحلية اللاحقة  
هو ارتفاع نسبة المشاركة فيها  
من المواطنين ترشحا وانتخابا  
لأسباب كثيرة أهمها انها تجري  
لأول مرة منذ قيام السلطة  
الفلسطينية (٧٥٪ في معدل  
المختلفة لها)، وأنها توافقت مع  
اجراء انتخابات رئاسية (٢٠٠٥)  
نتيجة الحاجة الماسة لإجرائها  
بسبب شغور هذا المنصب لوفاة  
الرئيس الفلسطيني السابق  
«أبو عمار»، وتوافقت كذلك  
مع الإعلان عن موعد لإجراء  
انتخابات تشريعية في العام  
٢٠٠٦. ولم يكن فيها فوز بالتزكية  
أيضا لأكثر من سبب أهمها ان  
النظام الانتخابي الذي جرت وفقه  
هذه الانتخابات هو النظام الفردي  
الذي يسمح للأفراد بالترشح على  
أساس فردي ولا يلزم بالترشح  
في قوائم، هذا الامر الذي اعطى  
للأفراد حرية أوسع في التعبير  
عن اراءهم من خلال الترشح،  
وبالتالي اضعاف فرصة الفوز  
بالتزكية لمن يترشحون للمجلس  
المحلي.

اما عن انتخابات المجالس  
المحلية الثانية ٢٠١٢-٢٠١٣  
والثالثة ٢٠١٧ والرابعة ٢٠٢١-  
٢٠٢٢، فقد جاءت في اعقاب

٢ للاطلاع على هذه التقارير راجع الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان- ديوان المظالم www.ichr.ps.

٣ جرت في العام ٢٠١٩ انتخابات إعادة لبعض مجالس الهيئات المحلية.



الانقسام السياسي الذي حدث في العام ٢٠٠٧، الذي كانت نتيجته سيطرة حركة حماس على إدارة قطاع غزة، وسيطرة حركة فتح وبقية أعضاء منظمة التحرير الأخرى المشكلة لإدارة دولة فلسطين على إدارة الضفة الغربية. مع ما ترتب على ذلك من ازدياد الخلاف بين هذه الفريقين الأساسيين المسيطران على إدارة الشؤون الفلسطينية العامة، وانعدام الثقة بينهما، وانعكاس ذلك على حجم مشاركة المواطنين في عملية الانتخابات المحلية ترشحا وانتخابا ولاسيما بعد اجراء الانتخابات المحلية على أساس التمثيل النسبي الكامل (القوائم الانتخابية) وتوقف نظام التمثيل الفردي<sup>١</sup>. فقد حُرِم ما يقرب من ٤٠٪ من المواطنين الفلسطينيين (قطاع غزة) من المشاركة في الانتخابات المحلية ترشحا

وانتخابا. ونتيجة لانعدام الثقة في المؤسسة الرسمية ووقوع انتهاكات كثيرة مست بحرية ممارسة كل مواطن لحقه في الترشح والانتخاب وغيره من الحقوق كالتهديد والوعيد لمن يشارك في الانتخابات ترشحا وتخويف البعض ولاسيما النساء من المشاركة في الترشح، ما أدى الى عدم تمكن البعض من تشكيل قوائم تتفق مع القانون الذي يشترط ضرورة ان تخصص كل قائمة عددا من المقاعد للنساء «الكوتة»، فقد انخفضت مشاركة المواطنين في الترشح في عدد من المجالس المحلية الـ ٦٠٪ الأخرى في محافظات الضفة الغربية، حيث لم يترشح في ما يقرب من ٦٠٪ منها أكثر من قائمة واحدة ما يعني فوز هذه القائمة الوحيدة بالتزكية، ودون ممارسة المواطنين لحقهم في اختيار ممثليهم.

وكذلك عدم تجاوز نسبة المقترعين في الهيئات المحلية التي جرت فيها عملية الاقتراع الى ما يقرب من ٥٤٪ من عدد

أصوات من يحق لهم الاقتراع. هذا فضلا عن وجود عدد من الهيئات المحلية التي لم تترشح فيها اية قائمة انتخابية (بلغت نسبتها ١٦٪ من عدد الهيئات المحلية التي سُمح لها بإجراء الانتخابات في العام ٢٠٢١)<sup>٢</sup>، وتم ادارتها مركزيا عبر تعيين أعضاء مجلسها المحلي من قبل وزارة الحكم المحلي.

وفي الختام، فإن حق الانسان الفلسطيني في المشاركة السياسية بمفهومه الحقيقي الذي ينبغي ان يشمل بشكل أساس انتخابات مجلس وطني والانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية لم يتجاوز اعماله في ابعد تقدير له ٥٥٪ من هذا الحق ما بعد الانقسام السياسي. هذا فضلا عن ان ما تم من هذا الحق رافقه انتهاكات كثيرة ساهمت والى حد كبير في تضيق مشاركة المواطن في الانتخابات المحلية ترشحا وانتخابا.

٢ سُمح لهذه الهيئات المحلية بممارسة حقها في الترشح والانتخاب في الانتخابات المحلية المقرر التصويت لها في ٢٦/٣/٢٠٢٢.

١ اقر قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية النظام النسبي (القوائم) في انتخاب مجالس الهيئات المحلية دوقد جرت وفق هذا القانون المرحلتين الثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٥.



خلال مؤتمر صحفي عقده في الهيئة الائتلاف الأهلي  
لدعم الانتخابات والرقابة عليها

## يطالب بأن تكون الانتخابات المحلية مدخلا للانتخابات العامة

الائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها يؤكد أن المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية جرت بسلاسة ومهنية ودون خروقات تمس العملية الانتخابية، وطالب بأن تكون مدخلا لإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية (تشريعية، رئاسية، مجلس وطني).

المحلي لرفع الكوتة النسوية لـ ٣٠ بالمئة كحد أدنى على طريق المساواة بين الرجل والمرأة.

واعتبرت أن ذلك يمس بكرامة المرأة التي لديها ارادة سياسية لخدمة المواطنين والمواطنات والعمل في الشأن العام. كما أنه يمس بمدونة السلوك التي وقعتها لجنة الانتخابات المركزية مع مؤسسات واحزاب ووزارات فيما يتعلق بالعنف الانتخابي القائم على العنف الاجتماعي.

السن والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى تجنب تكرار الاكتظاظ في بعض المراكز، وتسهيل معرفة الناخبين أرقامهم ومواقعهم.

وفيما يتعلق بتراجع مقاعد النساء في المجالس المحلية، قالت مديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية أمل خريشة، للأسف باءت محاولات الحركة النسوية بالفشل فيما يتعلق بتعديل قانون الانتخابات في الحكم

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الائتلاف في مقر الهيئة المستقلة، قال مفوض عام الهيئة الأستاذ عصام عاروري ان الانتخابات كانت سلسلة وإيجابية، وجرت بمستوى عالٍ من المهنية، ولم تكن هناك خروق جدية تؤثر على نزاهتها او نتائجها، داعياً إلى تمكين المشرفين التابعين للجنة الانتخابات المركزية من حسم بعض القضايا، وضرورة مواءمة بعض مراكز الاقتراع مع احتياجات كبار

أما مدير مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية حلمي الأعرج، فقال إن هناك تطور ايجابي وقع في الساحة الفلسطينية بنجاح المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية، لذلك يجب المحافظة على دورية الانتخابات، مضيفاً أن من حق المواطن ممارسة العملية الانتخابية باعتبار أن الانتخابات أداة للتغيير وترتيب البيت الفلسطيني وتعزيز الانتخابات العامة باعتبارها عملية وطنية ديمقراطية وفرصة لإنهاء الانقسام، ووسيلة لتحدي الاحتلال وضمان القدس لتبقى بقلب العملية الانتخابية رغم انف الاحتلال.





## سجل خروقات

وقدم جملة توصيات عامة وقانونية

# تقرير (مرصد) حول الانتخابات المحلية في دورتها الرابعة

أصدر مركز العالم العربي للديمقراطية والانتخابات (مرصد) تقريره حول (الرقابة على المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في دورتها الرابعة ٢٠٢١-٢٠٢٢)، والذي تناول: مراجعة قانونية، إجراءات وأنظمة لجنة الانتخابات المركزية، سير العملية الانتخابية، ملاحظات على مرحلة الترشح، قوائم التذكية، الدعاية الانتخابية، الاقتراع والفرز، وجملة من الخروقات وقعت يوم الاقتراع سجلتها اللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات، التوصيات، والتي جاءت على الصعيد السياسي العام، وعلى المستوى القانوني، وعلى مستوى الإجراءات والأنظمة، والتوصيات العامة.

### ملخص تقرير

تحيي اللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات جهود لجنة الانتخابات المركزية بأعضائها وإدارتها وموظفي وطواقم مراكز الاقتراع، على جهودهم في إنجاح يوم الانتخابات. بالمجمل سارت العملية الانتخابية بشكل سلس دون مخالفات جوهرية من الممكن أن تؤثر على نتيجة الانتخابات.

### تمهيد

المراقب طويل الامد بالتركيز على قانون الانتخابات المحلية، اجراءات لجنة الانتخابات المركزية، خلفية عن قانون الهيئات المحلية، الانتخابات المحلية السابقة والاستثمارات المعدة للمراقبين طويلي الأمد.

عملت المراقبون كفرق على صعيد المحافظة وقاموا بزيارة ما لا يقل عن ٢٣٠ موقع ضمن قائمة المجالس القروية والبلدية المصنفة (ج) التي شملها قرار مجلس الوزراء بالانتخابات في المرحلة الاولى.

### المراجعة القانونية

شهد قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ الناظم للانتخابات المحلية عدة تعديلات منذ اقراره في ٢٠٠٥، لكن هذه التعديلات لم تقاصر كل اوجه القصور والمطلوب لتحديث القانون إذا انصبت على بعض التعديلات

قامت اللجنة الاهلية وعبر فريق الرقابة لديها طويل الامد وقصير الامد بمتابعة العملية الانتخابية منذ صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٠٢١/٩/٦، الذي حدد موعد المرحلة الاولى للانتخابات المحلية يوم ٢٠٢١/١٢/١١. وشاركت اللجنة مع بقية مؤسسات المجتمع المدني بجهود مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات بالضغط لإلغاء المرحلة في الانتخابات وعقدها في يوم واحد، وتجاوب مجلس الوزراء مع مبادرة لجنة الانتخابات المركزية والهيئة المستقلة لحقوق الانسان بتحديد موعد المرحلة الثانية للانتخابات المحلية.

بعد قرار مجلس الوزراء قام اللجنة الاهلية عبر المرصد بتدريب فريق رقابة طويل الامد مكون من ٣٠ مراقب، من كل المحافظات الفلسطينية، تم تدريبهم على دور



الجزئية مثل اجازة التعديل في ٢٠١٢ لمجلس الوزراء بتجزئة الانتخابات المحلية. والتعديل الثاني اعتماد محكمة مختصة لقضايا الانتخابات عوضا عن محاكم البداية.

التعديلات المطلوبة يجب أن تشمل

١. مراجعة النظام الانتخابي المتمثل بالتمثيل النسب والقائمة المغلقة، اذ ارتبط تعديل القانون سابقا اتجاه هذا النظام من قبل الاحزاب السياسية ولكن الدورات الانتخابية الثلاثة (٢٠١٢-٢٠١٧ و ٢٠٢١) اثبتوا ان الاحزاب والفصائل لم تستفد من هذا النظام، انما استغلت العائلات هذا النظام وسيطرت على العمليات الانتخابية في المجالس القروية والبلدية المصنفة (ج) وبرأي المواطنين فان هذا النظام يفرض قائمة بما تحمله من ضعف ولا تشجع الكفاءات على الانخراط في العملية الانتخابية والترشح للمجالس المحلية. ويفضل قطاع واسع من الجمهور الذي تم الالتقاء به الى العودة الى نظام الاغلبية البسيطة.

٢. شروط الترشح وعدم وجود ضوابط لمسألة القرابة شكل اشكالية وتغاضى عن تضارب المصالح ودفع عائلات الى الترشح بقرابة من الدرجة الاولى والثانية وهو ما يشكل مخالفة لتكافؤ الفرص ولاختيار الكفاءات للمجالس المحلية.

٣. سن الترشح ما زال القانون يشترط سن ال ٢٥ سنة للترشح، رغم المطالبات الشبابية منذ الدورة الثالثة بتخفيض سن الترشح. هذا بالإضافة الى التوجه العالمي لتخفيض سن الترشح ل ١٨ عاما لتشجيع الشباب على المشاركة في الحياة السياسية.

٤. تمثيل المرأة، رغم القرارات الرسمية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي الا ان نسبة تمثيل المرأة لم تتغير ولم تبادر الاحزاب ولا القوى والفصائل التي وقعت على ميثاق شرف لرفع تمثيل المرأة الى ٣٠٪.

٥. تعسف القانون باشتراط قبول القائمة المترشحة بعدد النصف زائد ١ من عدد اعضاء الهيئة المحلية، مما يشكل عبئا على بعض الافراد الذين يرغبون بالترشح ومضطرين الى تجنيد اشخاص اخرين حتى لو يكونوا متوافقين على الاولويات.

٦. لم يعالج القانون او يضع شروط لاعتماد قوائم التزكية، مما ادى الى استمرار ارتفاع عدد الهيئات التي تعتمد فيها قائمة واحدة، ولم يعالج القانون حق المواطنين بالاشتراك في رسم مستقبل الهيئة المحلية التي تقدم لهم الخدمات.

٧. اشترط القانون مبلغ رسوم لتسجيل القوائم ورسوم تأمين وساوى بين المجالس المختلفة، فمن غير المعقول

ان تدفع قائمة لمجلس قروي عدد سكانه محدود مثل ما تدفع قائمة مترشحة لمدينة وعدد ناخبها يعد بعشرات الالاف وبعضها مئات الالاف.

٨. تعامل القانون مع الامية لكن لم يتعامل مع من يدعي الامية، وهو ما ثبت خلال الدورات الانتخابية الاربعة في الهيئات المحلية، وتعتبر وسائل ضغط على الناخبين لادعاء الامية وبالتالي مصادرة حقهم المكفول بالقانون باختيار من يمثلهم.

٩. يفقد القانون لنص قانوني يحدد الحد الاعلى للصرف على الحملات الانتخابية، وهو ما يتعارض مع تكافؤ الفرص ومع مسالة شراء الاصوات بصورة غير مباشرة، ولم يلزم القانون القائمة بتقديم تقرير مالي مدقق.

١٠. يفقد القانون لأليات التعامل في مسألة وسائل التواصل الاجتماعي خلال العملية الانتخابية.

١١. حدد القانون من لا يستطيع الترشح الى المجالس من رجال امن وموظفي بلديات ووزارة حكم محلي ولكنه لم يمنع كبار الموظفين في المؤسسات الرسمية من الترشح للانتخابات المحلية.

١٢. لم يعالج القانون مسألة ترشح شخص له قريب من الدرجة الاولى يعمل في منصب اداري مهم في الهيئة المحلية، مما يمكن ان ينتهك مبدأ تضارب المصالح في التصويت داخل الهيئة المحلية.



### إجراءات وأنظمة لجنة الانتخابات المركزية

١. مسألة توحيد اسم القائمة للحزب او الفصيل في كافة المواقع، ان تقدم الحزب الى اللجنة بأسماء متعدد وفي مواقع مختلفة، يساهم في تشتيت الناخبين من جهة ومن جهة ثانية الى حجز اسم قائمة على اعتبار ان هذه القائمة تمثل الفصيل او الحزب المحدد، وعلى لجنة الانتخابات المركزية اصدار نظام يتعلق بمسميات القوائم للأحزاب.

٢. مسألة وجود أكثر من قائمة باسم الحزب، تحتاج لجنة الانتخابات المركزية إلى تطوير نظام يتعلق بمن يحق له تسمية قائمة باسم الحزب المعين كي لا يكون هناك تشتيت اضافة الى انه لا يحق للحزب ترشيح أكثر من قائمة واحدة في الموقع المحدد.

٣. تغيير اماكن المسجلين، ربطت اللجنة قرارها باعتماد تغيير العنوان على تغيير العنوان لدى وزارة الداخلية، وهذا على الرغم من ان السجل هو ملك لجنة الانتخابات المركزية وهناك ما يتيح لها في القانون اعتماد وثائق محددة لتسجيل الناخبين الراغبين بتغيير عناوينهم دون الداخلية التي تتطلب جهد وتكلفة لتغيير العناوين.

٤. الدعاية الانتخابية بما فيها صورة المرأة، مع تكرار مسألة تغيب صور النساء او استبدالها بمجسمات واشكال، يتطلب من اللجنة تطوير نظام الدعاية الانتخابية بما يفرض على القائمة نشر صور المرشحات ويضع عقوبات على القوائم التي لا تلتزم بالنظام. خلال الدورة الاخيرة تكرر سؤال هل يحق للقوائم استخدام مبنى المجلس المحلي في الدعاية الانتخابية، والمفروض

انه ضمن المؤسسات العامة التي ينص القانون على منع استخدامها، وهذا يتطلب تطوير النظام ليشمل كل المؤسسات التي يجب تجنبها الدعاية الانتخابية. ويجب تطوير النظام بما يعطي لجنة الانتخابات الحق في اتخاذ التدابير والقرارات التي تجبر القوائم على الانصياع للقانون ونظام الدعاية الانتخابية في الهيئات المحلية.

٥. ما زالت النظام الخاص بما يتعلق بمصادر المال وحدود الصرف والتقارير بسيط لا يرتقي الى اهمية المال وأثره على تكافؤ الفرص في أي انتخابات.

٦. شكلت الانسحابات في اخر دورتين مشكلة خصوصا عندما تواجد قائمة كاملة وقائمة اقل من العدد وإدراك القائمة المكتملة لإمكانيات الفشل او الخسارة مما يدفعها الى الانسحاب كونه لا

يوجد نظام للتعامل مع حالات الانسحاب من المنافسة مما يعني تأجيل الانتخابات، ومن الممكن لنظام يتطلب أسماء احتياط على سبيل المثال من الحد من هذه الظاهرة.

### سير العملية الانتخابية

أصدرت لجنة الانتخابات المركزية جدولها الزمني للمرحلة الاولى للانتخابات المحلية في دورتها الرابعة وحددت مراحل العملية الانتخابية كالآتي

١. فتح مراكز التسجيل من ٢٠٢١/١٠/٧-٣، في ٤٨٠ مركز اقتراع وضمن اجراءات مقرر من قبل اللجنة وطاقم مدرب على اتمام عملية التسجيل. وبلغ عدد الناخبين المؤهلين في المواقع ال ٢٧٦، بما فيها ٢٨٥ مجلس قروي و ٩١ مجلس بدلي (ج)، ٧٠٢ ألف ناخب وناخبة/ منهم ٥١٪ ذكور ٤٩٪ اناث. مبادرة لجنة الانتخابات المركزية بالوصول الى الناخبين بأشكال مختلفة وليس فقط عبر المراكز المعتمدة، مما حفز وشجع الناخبين على التسجيل.

٢. مرحلة الترشح افتتحت يوم ٢٠٢١/١٠/٢٦ واستمرت الى ٢٠٢١/١١/٤ حتى الساعة ١٢ ليلا، تقدمت أكثر من قائمة في ١٥٤ هيئة محلية، و ١٦٢ هيئة محلية قدمت قائمة واحدة وفي ٥٠ هيئة محلية لم تقدم او تعتمد أي قائمة. وصل عدد القوائم الانتخابية ٧٦٥ ترشحت في ٣٢٩ هيئة محلية من أصل

٣٧٦ شملها قرار مجلس الوزراء في المرحلة الاولى للانتخابات المحلية ٢٠٢١-٢٠٢٢. ورفضت اللجنة ٩ قوائم لعدم توفر المتطلبات القانونية في تسجيلها.

### ملاحظات على مرحلة الترشح

لعبت العائلات الدور الأكبر في مرحلة الترشح وتشكيل القوائم، ف ٤٨٨ قائمة سجلت كمستقلة مقابل ٢٧٧ قائمة سجلت كحزبية، والاحزاب المشاركة في المرحلة الاولى هي حركة فتح، الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، حزب الشعب، جبهة النضال الشعبي والمبادرة الوطنية.

خلال مرحلة الترشح، نشطت العائلات والاحزاب كل يحاول استخدام الآخر، وما ميز هذه الانتخابات ان العائلات هي من استخدمت الاحزاب بعكس الدورات الانتخابية السابقة، وفي كثير من المواقع قررت العائلات عدم حاجتها الى الدعم الحزبي لتشكيل قائمتها. وفي المواقع التي ترشح فيها أكثر من قائمة وعددها ١٥٤ هيئة محلية، ترشحت حركة فتح في ٧٥ موقع باسم البناء والتحرير، فيما ترشحت الجبهة الديمقراطية في ١٨ موقع والجبهة الشعبية في ٥ مواقع، وحزب الشعب في ٣ مواقع، والنضال الشعبي في ٤ مواقع والمبادرة الوطنية في موقع واحد، واتلاف حزبي في ٩ مواقع. بينما تقدمت العائلات ب ٤٨٨ قائمة.

سجلت أكثر من قائمة وفي أكثر من موقع باسم حركة فتح ويجب ان تكون الالية محددة بمن

يستطيع تسجيل قائمة حزبية، والاساس ان الحزب يحق له تسجيل قائمة واحدة باسمه في الموقع الانتخابي.

### التزكية

لعبت عدة أطراف دورا محوريا في تشكيل قوائم التزكية التوافقية، التي بلغ عددها ١٦٢ موقع، منها ١١٧ سجلت باسم حركة فتح و ٣٦ تحالفات مع فصائل اخرى و سجلت قوائم عائلية تحت مسمى مستقلة. الغالبية العظمى شكلت بتوافق عائلي على الرغم من انها سجلت باسم تنظيم سياسي، وكان للشخصيات النفاذة في العائلات دورا في تشكيل قوائم التوافق وفي الضغط على بعض المبادرين لتشكيل قائمة منافسة للقائمة التوافقية، وفي حالات كان هناك دور لوزارة الحكم المحلي بالوصول الى توافق، فيما كان هناك ضغوط تنظيمية من القيادة العليا على عناصر التنظيمات للوصول الى توافقات بعكس رغبة القيادات المحلية او على الاقل جزء منها. فيما اشارت مواقع موزعة في عدة محافظات على تدخل عناصر الاجهزة الامنية للوصول الى توافقات، مع الاشارة الى ان مستوى تدخل العناصر الأمنية في هذه الانتخابات كان اقل من الدورات الانتخابية السابقة.

### الدعاية الانتخابية

سجلت عدة خروقات بما يتعلق بالدعاية الانتخابية، اساسها هو عدم الالتزام بموعد بدء الدعاية الانتخابية وتسبقت القوائم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الاعلان عن نفسها

وعن برامجها مع التركيز على خلفية اعضاء القوائم المهنية والعلمية، وفي مواقع معدود تم التعدي على مطبوعات القوائم الاخرى اما بإزالتها او بلصق ملصقات لقوائم اخرى عليها.

ما ميز هذه الانتخابات هو نشر اشاعات او اقاويل حول انسحابات لشخصيات في قوائم اخرى، او ان هذه القائمة غير مرضي عنها ولن تنال أي مشروع من الجهات الرسمية بسبب ذلك، في بعض المواقع نشر ان هناك متابعة من قبل الاجهزة الامنية للمصوتين وسينال كل من يخالف القرارات بأشكال مختلفة. معظم القوائم استمرت بالدعاية يوم الصمت الانتخابي بخلاف القانون وابتقت على معلقاتها ومنشوراتها في مواقعها.

### الاقتراع والفرز

تابع افتتاح مراكز الاقتراع مراقبي اللجنة الاهلية لمراقبة الانتخابات المنتشرين في ١٥٠ مركز اقتراع، في ١٢٠ موقع، من أصل ١٥٤ هيئة محلية، وشهد موقع واحد في محافظة جنين عدم مشاركة أي ناخب في العملية الانتخابية.

### سجلت اللجنة الأهلية

#### مجموعة من الخروقات التي

#### تمت في يوم الاقتراع

١. لم تقم طواقم مراكز الاقتراع بالالتزام بوضع اشارات تدل على مراكز الاقتراع، في معظم المراكز التي راقب عليها متطوعي اللجنة الاهلية لرقابة الانتخابات.

٢. استمرار مظاهر الدعاية باب مراكز الاقتراع وداخل ساحات مراكز الاقتراع من قبل ممثلي القوائم الانتخابية والمرشحين في معظم مراكز الاقتراع.

٣. ما زالت طواقم مراكز الاقتراع في بعض المناطق مثل محافظة الخليل وطولكرم ونابلس تتعامل مع ساحات المدارس على انها خارج مراكز الاقتراع وهذا سبب الكثير من المشاحنات، واتاح للقوائم ممارسة الدعاية الانتخابية، وكان من الممكن ان يشكل وجود العدد الكبير من الناخبين والقوائم خطر على العملية الانتخابية.

٤. لم تلتزم طواقم مراكز الاقتراع في العديد من المراكز بوضع اللوحات الارشادية للناخبين، بعكس ما جاء في اجراءات الاقتراع والفرز.

٥. لم تلتزم طواقم مراكز الاقتراع بوضع سجل الناخبين الورقية في ساحات المركز، واستعاضت عنه بجهاز التابلت مع العلم ان دليل اجراءات الاقتراع والفرز ينص على السجل الورقي علما ان جهاز التابلت المستخدم لهذا الغرض تعطل في أكثر من مركز.

٦. هناك العديد من محطات الاقتراع الضيقة لا يوجد فيها امكانية لتنفيذ العملية كيفما يجب وبمساحة تتيح تنفيذ عملية الاقتراع بسلاسة ودون ضغط بالمكان.

٧. رغم تشديد لجنة الانتخابات

المركزية في دليل اجراءات الاقتراع والفرز على اهمية الالتزام بالإجراءات الصحية، الا ان اللجان لم تلتزم بتطبيق البروتوكول الصحي في كل المراكز بنفس المستوى.

٨. لم تلتزم لجان مراكز الاقتراع بأخذ الهواتف الخاصة من الناخبين مما حدا في بعض الناخبين الى تصوير ورقة الاقتراع في أكثر مركز.

٩. رغم اعلان لجنة الانتخابات المركزية عن موثمة مراكز الاقتراع لتسهيل دخول المعاقين إلا ان مراقبي اللجنة الاهلية سجلوا العديد من الخروقات التي تتعلق بعدم موثمة مراكز الاقتراع، وفي بعض المركز تم استخدام الطابق الثاني.

١٠. سجلت بعض مراكز الاقتراع دخول رجال امن الى مراكز الاقتراع، ولم تقم الطواقم بمنعهم رغم ان الاجراءات واضحة بعدم السماح بدخول رجال الأمن بأسلحتهم الى مراكز الاقتراع.

١١. قام البعض من طواقم الشرطة بدور ضابط الطابور مما خلق بعض الاشكاليات مع لجان مراكز الاقتراع. ولم تكن الادوار المحددة الى افراد الشرطة واضحة لهم.

١٢. قام بعض وكلاء القوائم المرشحة بالتدخل في عمل لجان مراكز الاقتراع بشكل مخالف للأدوار المحددة للوكلاء.

١٣. شهدت عملية الاقتراع اليوم



السبت الموافق ١١-١٢-٢٠٢١ مخالفة صحية حيث تم احضار مصابة كورونا من المشفى الى مركز الاقتراع في دير سامت- الخليل، تعريض حياة الناخبين والطواقم والمراقبين والوكلاء الى الخطر.

١٤. شهدت العديد من مراكز الاقتراع ما يطلق عليه الامية السياسية خلال هذه الانتخابات المحلية، حيث قام العديد من الناخبين بادعاء الامية واصطحاب مرافق لمساعدته رغم معرفة ان الشخص غير ابي مما

يستدعي تحديث الاجراءات الخاصة باليات تحديد من هو/ي الامي/ة.

١٥. شهدت بعض مراكز الاقتراع تدخل من قبل الشرطة في فض نزاعات بين وكلاء القوائم، وفي موقع آخر تم إطلاق قنابل غاز مسيل للدموع على الناخبين امام مركز الاقتراع.

١٦. في ساعات ما بعد العصر كانت القاعات باردة، واشتكى بعض اعضاء لجان مراكز الاقتراع من برودة الجو، حيث

لم تكن وسائل التدفئة متاحة. ١٧. في ساعات المساء ايضا ظهر الحاجة الى اضاءة اضافية لما هو موجود، فكانت الكثير من المراكز لا تتوفر فيها الاضافة الكافية.

١٨. وفي مرة اخرى شكلت بطاقات المراقبين مسألة خلافية بخصوص ختم اللجنة على بطاقات الرقابة، وبعد تدخل المكتب التنفيذي لجنة الانتخابات المركزية-المقر العام تم السماح للمراقبين بالدخول.

## التوصيات

### على الصعيد السياسي العام

أهمية الاعداد الجيد لأي انتخابات سواء عامة او محلية، والاخذ بعين الاعتبار الحالة المجتمعية، وأهمية ان تتفق القوى السياسية والاجتماعية على انجاح العملية الانتخابية وضخ الروح الايجابية فيها.

### على المستوى القانوني

يجب اخضاع قانون الانتخابات المحلية وتعديلاته الى نقاش معمق وتعديلات شاملة، أو عدم الاستكانة الى تعديلات محدودة كما في المرات السابقة، ويجب ان يخض النظام الانتخابي إلى تحليل وحوار حول النظام الافضل للانتخابات المحلية استنادا الى التجارب الانتخابية السابقة، والاخذ بعين الاعتبار التزامات رفع نسبة مشاركة المرأة وتخفيض سن الترشيح، وادخال مواد لها علاقة بالمال والاعلام بما فيه الإعلام الاجتماعي.

### على مستوى الإجراءات والأنظمة

يتطلب من لجنة الانتخابات المركزية تطوير الانظمة والادلة بناء على الخبرات المتراكمة من الدورات الانتخابية، سواء ما يتعلق بالترشيح او الدعاية الانتخابية بما فيها المال والاعلام الاجتماعي. منع الاحزاب من تسجيل أكثر من قائمة في الموقع باسمه

### توصيات عامة

١. فحص مراكز الاقتراع قبل اختيارها للتأكد من صلاحية المدرسة لتكون مركزاً للاقتراع.

٢. أهمية تطوير وسائل التدريب الخاصة بطواقم ورؤساء مراكز الاقتراع للإلمام وفهم آليات تنفيذ دليل إجراءات الاقتراع والفرز.

٣. التأكد من تدريب أفراد

الشرطة أمام مراكز الاقتراع بمعرفة دورهم المحدد، وكذلك آلية التعامل مع الحالات التي من الممكن أن تحدث أمام مراكز الاقتراع.

٤. أهمية التأكد من اخلاء الناخبين من داخل ساحات مراكز الاقتراع.

٥. أهمية التأكد من الاضاءة في مراكز الاقتراع.

٦. اعتماد الطوابق الأولى من مراكز الاقتراع للتأكد من مواءمتها لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

٧. أهمية التأكد من تطبيق إجراءات السلامة بصرامة في مراكز الاقتراع كافة.

٨. أهمية التطبيق الصارم لمسألة الهاتف لدى الناخبين ومنع ادخاله إلى حجر الاقتراع.



## مذكرة تفاهم حول الحريات الانتخابية وقعتها الهيئة المستقلة والائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها ولجنة الانتخابات

وقعت لجنة الانتخابات المركزية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» والائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها، مذكرة تفاهم تهدف إلى تنسيق الجهود في مجال دعم العملية الانتخابية وتذليل العقبات التي تواجهها، والرقابة الشاملة عليها والمساهمة في توعية وثقيف المواطنين خاصة النساء والشباب وتشجيعهم على المشاركة بالانتخابات الفلسطينية العامة والمحلية ٢٠٢١.

الرئاسية المتعلقة بإجراء الانتخابات على الرغم من بيئة الانقسام الحالية، ولابد من اشاعة اجراءات الحقوق والحريات حتى تكون انتخابات حرة نزيهة، ونحن سعداء بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والائتلاف الاهلي للرقابة على الانتخابات في سبيل الحث والتشجيع على التسجيل والمشاركة الفاعلة والرقابة على جوانب مختلفة من العملية

الفلسطينية ٢٠٢١، مضيفاً أن لجنة الانتخابات تتطلع إلى دور فاعل للهيئة المستقلة والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية لحل أية إشكاليات تتعلق ببيئة الحقوق والحريات والتعامل مع الشكاوى الواردة بهذا الشأن، بالإضافة إلى رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال التي تؤثر على سير العملية الانتخابية.

من جانبه ثمن يونس المراسيم

ووقع المذكرة د. حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات والأستاذ عصام يونس مفوض عام الهيئة (السابق) والأستاذة أمل خريشة عن الائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها.

وقال الدكتور ناصر في مؤتمر صحفي عقد بالتزامن في مدينتي رام الله وغزة، إن موضوع الحقوق والحريات أحد التحديات الكبيرة التي ستواجه الانتخابات



المعلومات. إضافة إلى التنسيق المشترك لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالحرّيات والتي ترد من المواطنين أو من أي مؤسسة رسمية في كافة مراحل العملية الانتخابية، وتقديم كل ما من شأنه المساهمة في حل موضوع الشكوى بأسرع وقت ممكن.

وستقوم لجنة الانتخابات بموجب الاتفاقية بتقديم كافة الدعم والمساندة للجهود الرقابية التي تقوم بها المؤسسات الشريكة في الائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها، وإحالة أية شكاوى أو حالات تتعلق بانتهاك الحقوق والحرّيات للهيئة المستقلة والائتلاف الأهلي لمتابعتها، بالإضافة إلى التعميم على كافة مكاتبها في المحافظات المختلفة، من أجل التعاون السريع والمباشر لمعالجة الشكاوى والملاحظات التي تردّها من مكاتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومن المؤسسات الشريكة في الائتلاف

وتتظم آليات وسُبل مراقبة ومنع الانتهاكات المحتملة للحرّيات العامة المرتبطة بالانتخابات، ومعالجة أي انتهاكات تحصل.

يذكر أن مذكرة التفاهم تهدف إلى خلق بيئة مواتية لإجراء الانتخابات العامة التي حددها المرسوم الرئاسي الصادر في الخامس عشر من شهر كانون ثاني ٢٠٢١ بشأن الانتخابات العامة، بحيث تجري الانتخابات التشريعية بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٢ تليها انتخابات رئاسية بتاريخ ٢٠٢١/٧/٣١.

وتنص المذكرة على التعاون المشترك بين لجنة الانتخابات والهيئة المستقلة والائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها لخلق بيئة ملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتمكين وتحفيز المواطنين من ممارسة حقهم الدستوري في الترشح والانتخاب، بما في ذلك تبادل المعلومات الضرورية، وتسهيل الوصول لهذه

الانتخابية. ووجه رسالة للفصائل الوطنية المجتمعة في القاهرة بتمثل المسؤولية الوطنية وانهاء كل الملفات العالقة لضمان نجاح الانتخابات وفق القانون.

ولفت عارف جفال من الائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها، إلى أن المؤسسات الشريكة في الائتلاف ستركز عملها على توفير البيئة الانتخابية واحترام الحقوق والحرّيات وتمكين المواطن الفلسطيني من ممارسة حقه في الترشح والانتخاب بحرية ونزاهة، وبالشكل الذي يكفل تحقيق أعلى قدر من المساواة وعدم التمييز والحفاظ على حقوق الانسان المختلفة خلال مراحل العملية الديمقراطية.

من جهته، أكد عمار دويك المدير العام للهيئة المستقلة على أهمية توقيع هذه المذكرة التي تُسهّل عمل المؤسسات الأهلية التي تراقب على الانتخابات،

ورسمية في اجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في كافة أرجاء الوطن. فقد تابعت الهيئة وراقبت سير عملية الانتخابات المحلية في مرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في دورتها الرابعة (٢٠٢١-٢٠٢٢)، كما عقدت الهيئة سلسلة لقاءات توعوية واجتماعات مع مختلف مكونات العملية الانتخابية (مواطنون، قوائم انتخابية، لجنة الانتخابات، الشرطة).

على عمليات الترشح والانتخاب في الانتخابات المحلية، ولأن أهم الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان، وتساعد كثيرا في أعمال بقية حقوقه هي مشاركته في الحياة العامة من خلال ممارسته لحقه في الترشح والانتخاب، وانطلاقاً من رغبتها في بث الثقة في نفوس المواطنين من أجل المشاركة الحقيقية في عملية الترشح والاقتراع، ولما لذلك من أهمية في خلق قنوات شعبية

الأهلي المنتشرة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما تشمل الاتفاقية تعاون الجانبين لتقديم الخدمات التدريبية والتوعوية والاعلامية من أجل الرقابة على الانتخابات وحث كافة الأطراف على الانخراط في العملية الانتخابية، وخلق حالة من الاطمئنان لديهم.

وبموجب هذه الاتفاقية، وانطلاقاً من أهمية رقابة الهيئة المستقلة



## الهيئة المستقلة تراقب سير العملية الانتخابية للهيئات المحلية وتجري لقاء مع لجنة الانتخابات المركزية

في سياق مراقبة الهيئة المستقلة على سير العملية الانتخابية في مختلف محافظات الضفة الغربية التي جرت فيها انتخابات الهيئات المحلية، عقدت الهيئة اجتماعاً مع لجنة الانتخابات المركزية بحضور الدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية، والأستاذ هشام كحيل المدير التنفيذي للجنة، وأعضاء لجنة الانتخابات. والدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة يؤكد بأن العملية الانتخابية جرت وتجري حتى الآن بسلاسة ودون مشاكل تذكر الأمر الذي يُشجع على ضرورة إجراء الانتخابات بجميع مراحلها بما فيها جميع الهيئات المحلية، والتشريعية والرئاسية في جميع محافظات الوطن بالضفة الغربية وقطاع غزة.



## الهيئة تنفذ حملة حول الحق في الانتخابات

وقطاع غزة ، ٩٥٧ مشارك منهم ٤٦٠ من النساء، كما تم إعداد برشورات حول الحق في المشاركة السياسية والحقوق والحريات المرتبطة بالعملية الانتخابية وتصميم بوستات حول الحق في المشاركة السياسية ودور الهيئة المستقلة في الرقابة على الانتخابات وحقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية ودور الشرطة في حماية العملية الانتخابية، كما تم بث سبوت في العديد من الإذاعات المحلية حول الحقوق المتعلقة بالانتخابات وتقديم الشكاوي للهيئة، بالإضافة إلى تخصيص حلقة تلفزيونية وفلم انيمشن حول الحق في المشاركة السياسية.

كورونا استهدفت الشباب والمحامين والنساء في سلفيت والخليل وقرى شمال غرب القدس ونابلس، كما عقدت مجموعة من الأنشطة مع طلبة الجامعات والأحزاب السياسية والفعاليات الوطنية، وشكلت الحملة تحضيراً للانتخابات لضمان نجاحها، غير أن صدر مرسوم من الرئيس بتأجيل الانتخابات على خلفية عدم موافقة الاحتلال على إجراء الانتخابات في القدس شكل نكسه حقوقية في الأراضي الفلسطينية، وعليه، تم إطلاق حملة ترافقت مع الإعلان عن الانتخابات المحلية بمرحلتها الأولى. بلغ عدد الأنشطة المتعلقة بحملة الانتخابات ٢٧ نشاطاً في الضفة الغربية

تالياً لإعلان الرئيس محمود عباس موعد إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية والمجلس الوطني، نفذت دائرة التدريب والتوعية والمناصرة حملة توعوية حول الحق في المشاركة السياسية والتي استهدفت المكلفين بإنفاذ القانون بالشراكة مع مكتب المفوض السامي والتوجيه السياسية والوطني.

تم تنفيذ العديد من ورش العمل في طوباس ورام الله وبيت لحم والخليل، وطولكرم وجنين، كما نفذت الهيئة العديد من الأنشطة مع المؤسسات القاعدية أهمهما، الشراكة مع اتحاد الشباب الفلسطيني نفذت مجموعة من الأنشطة عبر الزووم نظراً لانتشار جائحة



## «الهيئة المستقلة» و«لجنة الانتخابات» تنظمان سلسلة لقاءات وورش عمل حول الانتخابية المحلية



### لقاء للقوائم الانتخابية في دائرة القدس

الانتخابات في المرحلة الأولى وعدد القوائم الانتخابية في دائرة القدس الانتخابية، مشيراً إلى أن عدد الهيئات المحلية التي ستجري فيها الانتخابات ٢٧ هيئة محلية من بينها ٧ هيئات محلية سيتم فيها الانتخاب من خلال قوائم انتخابية، في حين لن تتم العملية الانتخابية في ٣ هيئات محلية بسبب عدم التقدم باي قائمة انتخابية في هذه الهيئات الثلاث، أما الباقي فقد تم التوافق على قائمة واحدة بالتزكية. وجرى خلال اللقاء نقاش حول عدد من الموضوعات منها السجل الانتخابي وعدم اظهار صور النساء المترشحات في بعض القوائم ودور وكيل القائمة في عملية الرقابة.

الرقابة وسلوك المراقبين خلال مراحل الاقتراع والفرز.

وبين أبو دهيم دور الهيئة في الرقابة على العملية الانتخابية في مراحلها كافة، مشيراً الى مذكرة التفاهم ما بين الهيئة المستقلة ولجنة الانتخابات المركزية التي بموجبها يتم تلقي واستقبال الشكاوى حول المخالفات والانتهاكات التي قد ترافق العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، مؤكداً على ان دور الهيئة يتمثل في مراقبة مدى توفر بيئة انتخابية خالية من أي انتهاكات او مخالفات، وبإمكان أي مواطن التقدم بشكاوى للهيئة حال تعرض حقه في الانتخاب لانتهاك.

بدوره استعرض البكري اعداد الهيئات المحلية التي ستخوض

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» مكتب وسط الضفة الغربية عقدت وبالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية لقاء خاصاً مع رؤساء وممثلي القوائم الانتخابية في دائرة القدس الانتخابية للهيئات المحلية، في قاعة بلدية الرام، تحدث فيه المحامي موسى أبو دهيم مدير دائرة الشكاوى والتحقيقات في الهيئة والمحامي زياد البكري منسق دائرة القدس الانتخابية في لجنة الانتخابات المركزية.

وهدف اللقاء وفق الباحث الميداني في الهيئة المحامي ياسر صلاح إلى عرض أحكام الدعاية الانتخابية وأحكام



## ورشة عمل حول الانتخابات المحلية في طوباس

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» عقدت وبالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية منطقة طوباس ومديرية الحكم المحلي في محافظة طوباس ورشة عمل حول الانتخابات المحلية المتفق على إجرائها في شهر كانون الأول/ ديسمبر القادم ضمن المرحلة الأولى من الهيئات المحلية، بمشاركة ممثلين عن فعاليات ومؤسسات المحافظة.

الخصوص للتعاون مع كافة الجهات لإنجاح الانتخابات المحلية.

من ناحيته استعرض منسق منطقة طوباس الانتخابية محمد دراغمة الترتيبات والإجراءات التي بدأت لجنة الانتخابات تنفيذها تحضيراً للعملية الانتخابية وفي مقدمتها تسجيل الناخبين، ونظام «الكوتة» النسوية وفق التعديلات التي أدخلت على القرار بقانون الانتخابات، ولفت إلى الآليات المتبعة لضمان تسجيل أكبر عدد من المواطنين المؤهلين للتسجيل في السجل الانتخابي، لضمان حقهم في الترشح والاقتراع.

مديرية الحكم المحلي في تقديم البيانات والمعلومات اللازمة مشيراً إلى أهمية توفير البيئة الحقوقية واللوجستية المواتية لعقد الانتخابات في وقتها. منوهاً إلى ضرورة ضمان مشاركة كافة الفئات في العملية الانتخابية وعلى وجه الخصوص الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب، من جانبها، أكدت مدير عام مديرية الحكم المحلي السيدة أسماء خروب على التزام الوزارة بتقديم التسهيلات اللازمة لإجراء الانتخابات، واستعدادية المديرية على وجه

افتتح الورشة المحامي يزن صوافطة الباحث الميداني في مكتب شمال الضفة الغربية بالهيئة حيث أكد على أهمية عقد هذه الورشة في هذا التوقيت الذي تعمل به لجنة الانتخابات وفق الجداول الزمنية التي أعلنتها لإجراء الانتخابات.

من جهته ثمن الحقوقي إسلام التميمي مدير دائرة التدريب والمناصرة في الهيئة المستقلة الحضور الدور المهم الذي تقوم به لجنة الانتخابات المركزية في تنظيم الانتخابات المحلية، ودور



## ورشة عمل حول معيقات إجراء الانتخابات في محافظة القدس

دعا مشاركون في ورشة عمل نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بالشراكة مع لجنة الانتخابات المركزية في القدس بعنوان معيقات الانتخابات بمحافظة القدس، على ضرورة بناء وتعميق الثقة ما بين المجتمع والدولة لضمان مشاركة أكبر مشاركة في العملية الانتخابية، وضرورة بناء خطة وطنية لإنجاح العملية الانتخابية في القدس في ظل محاربة الاحتلال الإسرائيلي للوجود الفلسطيني في مدينة القدس.



وشارك في اللقاء الذي عقد في مبنى بلدية الرام بحضور ممثلين عن الفصائل والقوى الوطنية والمؤسسات التربوية والمجتمعية في المحافظة، الأستاذ عبد الله صيام نائب محافظ محافظة القدس والأستاذ محمد تيم رئيس بلدية الرام والمحامي زياد البكري منسق دائرة القدس الانتخابية والحقوقى إسلام التميمي مدير دائرة التدريب والتوعية والمناصرة في الهيئة والسيد عبد السلام سلامة مدير الحكم المحلي في محافظة القدس، المحامي ياسر صلاح الباحث الميداني في الهيئة، والذي أكد على أن اللقاء يأتي في سياق تعزيز الحق في المشاركة السياسية ولا سيما الحق في الترشح والانتخاب، والخصوصية التي تحظى بها مدينة القدس كعاصمة لدولة فلسطين رغم معيقات الاحتلال التي تحد من قدرة الفلسطينيين على المشاركة في الانتخابات.

والتعبير والمساواة وعدم التمييز والحق في الحصول على المعلومات والحق في الوصول لأماكن الاقتراع والحق في الانتصاف ورفض خطاب الكراهية، مبيناً أن دور الهيئة الرقابي يتكامل مع لجنة الانتخابات المركزية، فالهيئة على أتم الجاهزية لتقديم جميع أشكال التعاون مع لجنة الانتخابات والشركاء لإنجاح العملية الانتخابية.

واستعرض البكري تجارب لجنة الانتخابات المركزية في القدس خلال الأعوام ١٩٩٦ والانتخابات الرئاسية والتشريعية للعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، والعقبات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي من حيث عدد مراكز الاقتراع وتوزيعها، والتأثير على المواطنين داخل القدس للحد من المشاركة

المشاركة في الانتخابات في القدس الشريف لرمزية المدينة ومكانتها لدى كل فلسطيني وردا على قرار ترامب باعتبار القدس عاصمة إسرائيل.

وأكد سلامة على دعم وزارة الحكم المحلي للجنة الانتخابات في القدس، مبيناً أن وزارة الحكم المحلي وبالتعاون مع لجنة الانتخابات والهيئات المحلية في المحافظة قد تمكنت من اجتياز وحل الإشكالية التي رافقت عملية التسجيل ومنها نقل الإقامة.

وتحدث التميمي عن دور الهيئة المستقلة في الرقابة على بيئة الانتخابات والحقوق والحريات العامة المرتبطة بالعملية الانتخابية وخاصة الحق في التجمع السلمي والحق في الرأي

وأشاد تيم بالدور الذي تقوم به لجنة الانتخابات المركزية في سبيل إنجاح العملية الانتخابية، مؤكداً جاهزية البلدية لتقديم كل أشكال الدعم للمساهمة في نجاح الانتخابات. من جهته شدد صيام على أهمية المشاركة في الانتخابات، مؤكداً على أهمية



في الانتخابات والتي قد يرافقها في الانتخابات القادمة منع القوائم من تنفيذ حملاتها الانتخابية، داعياً جميع الشركاء من الأحزاب والقوى والناشطين لضرورة المساهمة في إنجاح العملية الانتخابية، ورفع مستوى المشاركة في الانتخابات بالمقارنة مع التجارب السابقة من خلال برامج توعوية متخصصة.

## دور المؤسسة الأمنية في تأمين العملية الانتخابية بمحافظة بيت لحم

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» تؤكد على ضرورة إشاعة أجواء الحرية والتمكين من المشاركة السياسية، ومدى أهمية الالتزام بمقتضيات قانون انتخابات المجالس المحلية خلال مراحل العملية الانتخابية كافة، مبيّنة الدور المنوط بها في رصد الانتهاكات الواقعة على الحقوق والحريات لإرساء قواعد هذه العملية الديمقراطية.



جاء ذلك خلال لقاء مفتوح نظّمته الهيئة بالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية وشرطة محافظة بيت لحم، وعدد من مدراء دوائر الشرطة، ضباط وضباط صف ومنتسبي جهاز الشرطة في المحافظة، بمشاركة المحامي علاء غنايم ممثل الهيئة في محافظة بيت لحم والعقيد الحقوقي علاء الشلبي مدير شرطة المحافظة والسيد عبد الناصر أبو لبن منسق لجنة الانتخابات المركزية في المحافظة.

قانون انتخابات المجالس المحلية سواء ما قبل الاقتراع أو أثناءه أو ما بعده، مشيراً إلى دور «ديوان المظالم» في رصد الانتهاكات الواقعة على الحقوق والحريات في سياق الانتخابات كالحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، والحق في تشكيل الجمعيات والانضمام إليها. مؤكداً على العلاقة التكاملية التي تربط الهيئة بجهاز الشرطة.

دور لجنة الانتخابات المركزية في إدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، وفق التفويض الممنوح لها حسب القانون، مؤكداً على ضرورة التزام الحياد من قبل أفراد قوى الأجهزة الأمنية.

من جانبه أكد المحامي غنايم على ضرورة إشاعة أجواء الحرية لتمكين المواطنين من المشاركة في العملية الانتخابية دون خوف أو تهديد، مشدداً على ضرورة سيادة القانون والالتزام بمقتضيات

وأكد العقيد شلبي على التعليمات الخاصة بالالتزام أفراد جهاز الشرطة بالقانون والعمل على ضمان توفير الأمن والنظام العام كشرط ضروري لممارسة المواطنين حقهم في الانتخابات، وبذل كل الجهود لتأمين العملية الانتخابية.

وتطرق السيد أبو لبن إلى

# قراءة في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في دورتها الرابعة 2021-2022

## الدكتور طالب عوض

خبير في الانتخابات

بعد صدور مرسوم الرئاسي لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بتاريخ ٢٠٢١/١/١٥، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتأجيل الانتخابات المحلية من موعدها ٢٠٢١/٥/١٣ إلى ٢٠٢١/١١/١٣، وقبل صدور قرار مجلس الوزراء الفلسطيني الذي قرر إجراء الانتخابات على مراحل، تم تنظيم لقاء بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٥ في لجنة الانتخابات المركزية بمشاركة وزارة الحكم المحلي وزارة شؤون المرأة ومجلس الوزراء، وممثلين عن الأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني.

في الانتخابات المحلية التي لم تكتمل عام ٢٠١٦.

اعلنت لجنة الانتخابات المركزية نتائج المرحلة الأولى للانتخابات، شارك في الاقتراع ٢٦٨٣١٨ من إجمالي ٤٠٥٦٨٧ الذين يحق لهم التصويت بنسبة فاقت ٦٦٪، وذلك في ١٥٣ هيئة محلية، فقد بلغ عدد القوائم المرشحة ٥٧٣ تضم ٤٤٨٠ مرشحا ومرشحة يتنافسون على ١٥١٤ مقعداً، أي أن شدة التنافس ٣ مرشحين لكل مقعد، وبلغ عدد النساء المرشحات ١٥٥١ مرشحة بنسبة ٢٥,٩٪ من إجمالي المرشحين في جميع الهيئات التي جرت فيها الانتخابات، المرحلة الأولى البالغ ٥٩٧٨.

حصلت القوائم المستقلة على ٨٦,٧٠٪ في حين ان القوائم الحزبية ٢٩,١٤٪ وذلك لأن العديد من مرشحي الأحزاب السياسية خاضوا الانتخابات عبر قوائم مستقلة وعائلية، بالإضافة إلى

الانتخابات قرار وزير الحكم المحلي بضم الهيئات التي لم يترشح فيها أي قائمة في المرحلة الأولى بالإضافة إلى جيع التي لم تشارك وعددها ٦١ وبهذا أصبح العدد ١٢٧ هيئة.

رفضت حركة حماس إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة وقالت «يجب إجراء انتخابات شاملة بالتزامن أو التتالي تكون الانتخابات المحلية جزء منها وليس بديلاً عنها». ودعا مرصد العلم العربي للديمقراطية والانتخابات حركة حماس إلى تسهيل عمل لجنة الانتخابات المركزية في تحديث سجل الناخبين، وكذلك السماح للمواطنين في قطاع غزة ممارسة حقهم في الانتخابات المحلية بالترشح والاقتراع، خصوصاً أن الهيئات المحلية في قطاع غزة لم تشارك في الانتخابات المحلية السابقة (٢٠١٧، ٢٠١٢) علماً أن حركة حماس شاركت

وخلال هذا اللقاء تم التوافق على إجراء الانتخابات المحلية قبل نهاية العام ٢٠٢١ مع إجراء تعديلات على قانون الانتخابات المحلية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥، وأن تجرى الانتخابات في الهيئات المحلية كافة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبتاريخ ٢٠٢١/٩/٦ أصدر مجلس الوزراء قراراً بإجراء الانتخابات المحلية في المرحلة الأولى للهيئات المصنفة ج والمجالس القروية يوم السبت الموافق ٢٠٢١/١٢/١١، وانتخابات الهيئات المحلية المصنفة (أ، ب) يتم تحديد موعدها لاحقاً بقرار يصدر عن مجلس الوزراء على أن لا يتعدى الربع الأول من العام القادم (٢٠٢٢). وقبل نهاية أيلول أصدر مجلس الوزراء قراراً بتحديد يوم السبت ٢٠٢٢/٣/٢٦ موعداً لإجراء الانتخابات المحلية المرحلة الثانية والتي تشمل ٦٦ هيئة. لاحقاً تسلمت لجنة

١- النظام الانتخابي التأكيد على نظام التمثيل النسبي القائمة المغلقة.

٢- تخفيض نسبة الحسم الى ٥٪.

٣- تخفيض سن الترشح الى ٢١ عاماً، مع تشجيع القوائم ان يكون في اول ٤ مرشح او مرشحة اقل من ٣٥ عاماً.

٤- زيادة تمثيل النساء الى ٣٠٪ وذلك ان تكون المرأة رقم ١ او ٢ ومن ثم كل ٣ امرأة على الأقل.

٥- تخفيض الحد الأدنى للقائمة إلى ٣.

صورة امرأة مرشحة أو اسمها في الدعاية الانتخابية الا انه لوحظ العديد من القوائم حجبت صورة المرأة في الدعاية الانتخابية وهذه ممارسة تمييزية.

ولهذا بعد أن اقتضت المرحلة الثانية على الهيئات المحلية في الضفة الغربية، يجب مواصلة العمل مع حركة حماس من أجل السماح لإجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات المحلية.

التعديلات المقترحة على قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥

تراجع العمل السياسي والحزبي في الانتخابات المحلية خاصة انها في المرحلة الأولى لم تشمل المدن والبلدات الكبيرة.

بلغت نسبة النساء الفائزات في الانتخابات المحلية المرحلة الأولى ٢١,٨٪، ٦٥٤ من إجمالي ٣٠٠١، في حين كانت نسبة النساء في الهيئات التي جرت فيها انتخابات ٢٠,٥٪، أما هيئات التزكية فقد وصلت النسبة إلى ٢٣٪، وعلى الرغم من توقيع مدونة سلوك مناهضة المساس بحقوق المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية، والتي تحظر فيه حجب



تناولت الزميلة أسيل الأخرس في تقريرها (المرأة الفلسطينية حاضرة ولكن)، مشاركة المرأة الفلسطينية في مراكز صنع القرار وتمكينها وتعزيز دورها على المستوى الوطني بشكل شمولي، بما في ذلك مشاركة المرأة في انتخابات الهيئات المحلية، التي تشكل أهمية لدور المرأة في الحياة السياسية. «يجب ألا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن ٢٠٪، بحد أدنى ثلاث نساء في كل قائمة تترشح للانتخابات، ويرد اسم امرأة من بين أول ثلاثة مرشحين، ومن ثم في ثاني أربعة أسماء باللائحة.» نص المادة ١٧ من القانون الفلسطيني الناظم للعملية الانتخابية والصادر عام ٢٠٠٥.

## المرأة الفلسطينية حاضرة ولكن أسيل الأخرس

حضورهن في مراكز صنع القرار لا يعبر عن حجم ودور النساء.

وأضافت: المرأة الفلسطينية قطعت شوطاً كبيراً في العمل والنضال الوطني، ومنذ عام ١٩٢٩ وحتى اللحظة حالتنا الفلسطينية فريدة، حيث تواجه إضافة للمجتمع، العائق الأكبر وهو الاحتلال الإسرائيلي، وهذه الأيام يضاف إليها جائحة «كورونا».

وحول التحديات التي تواجه النساء، أوضحت حمد أن النساء يواجهن عبئاً مزدوجاً، ويبدلن جهداً أكبر من الرجال، من خلال الحصول على درجات علمية، والذي تظهره الإحصائيات الخاصة في قطاع التعليم، لفرض أنفسهن على مختلف دوائر صنع القرار، والتي غالبيتها من الذكور.

وتابعت: هناك أشخاص يحملون أفكاراً راديكالية يحاولون من خلالها جرّنا للوراء وتكريس النمطية، ورغم هذا كله إلا أن النساء استطعن فرض أنفسهن وإن كان بشكل محدود.

واعتبرت حمد أن تمكين المرأة

وجاء هذا القرار في إطار خطة الحكومة وقيادتها السياسية بالعمل على تمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز دورها، على المستوى الوطني.

ويؤرخ بداية مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي كانت في العام ١٩٢٩، ومنذ ذلك الوقت والنساء يواجهن الاحتلال في معركة مفتوحة، رغم سقوط عدد منهن كشهيدات وأسيرات وأمّهات للأسرى والشهداء، ورغم هذه المكتسبات إلا أن التمييز القائم على أساس الجنس لا يزال عائقاً أمام مشاركتها رسمياً في عملية اتخاذ القرار، وسيطرتها على الموارد المادية والسياسية وفي التأثير السياسي، فالنساء شريكات في العمل الوطني والاجتماعي إلا أنهن يغبن عن مراكز صنع القرار.

هذا ما أكدته وزيرة شؤون المرأة أمال حمد، وقالت: إن المرأة شريكة في شتى المراحل وعلى مختلف الأصعدة وكانت مشاركتها مؤثرة وفاعلة، ويشهد حضورها تقدماً جدياً ملحوظاً، إلا أن

ما زال موضوع مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار جدلياً يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة.

في فلسطين التي لا تزال تعاني من الاحتلال، ما يستوجب استنفار الطاقات البشرية كافة لمواجهة، إلى جانب العمل لإرساء أسس الدولة، ما يُحتم الحاجة لتفعيل دور المرأة كشريك في النضال والبناء.

وكانت الحكومة اقرت في ١٧-٧-٢٠١٩ اعتماد يوم السادس والعشرين تشرين الأول من كل عام والذي يصادف اليوم الاثنين، يوماً وطنياً للمرأة الفلسطينية، لما يحمله من دلالات لدور ومسيرة المرأة وكفاحها؛ وعُقد في مثل هذا اليوم أول مؤتمر نسائي فلسطيني في مدينة القدس بتاريخ ٢٦ تشرين أول ١٩٢٩، وسط مشاركة فاعلة وبحضور أكثر من ٣٠٠ سيدة، والذي خرج بمجموعة من القرارات القوية، التي عبرت بصدق عما كان شعب فلسطين يتطلع إليه ويطلبه آنذاك.



١٩,٢ إناث و٨,٨ ذكور، والتوزيع النسبي للأفراد (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس ٢٠٢٠ فإن الحاصلين على درجة بكالوريوس فأعلى الذكور ١٥,٣ والإناث ١٨,٧.

ووصف الإحصاء تمثيل النساء في المجلسين الوطني والمركزي بالضعيف، وتشكل نسبة الذكور في المجلس المركزي ٩٤,٣، و٥,٧ إناث، وفي المجلس الوطني ٨٩,١ ذكور، و١٠,٩ إناث، والتوزيع النسبي للمحافظين ٦,٣ إناث، و٩٣,٧ ذكور، وتوزيع أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة الثامنة عشر من ٨٧,٥ الذكور، ١٢,٥ إناث.

بدورها، شددت أمين سر المجلس اللوائي لاتحاد نقابات عمال فلسطين جنوب الخليل سمية نمورة (٥٨ عاماً)، على أن تجربتها في الاتحاد أكدت لها أن العمل الدؤوب والحاضنة الاجتماعية قادران على ضمان وصول المرأة لمراكز صنع القرار.

فنمورة التي شغلت عضو لجنة إقليم حركة فتح منطقة جنوب الخليل بالانتخاب ولمرتين، ورئيس مجلس خدمات ريف دورا لمدة عام والذي يشرف على ١٦ مجلس قروي في الجنوب، كما انضمت إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين كعمل تطوعي منذ العام ١٩٩٧ حتى وصلت إلى أمين سر المجلس اللوائي للاتحاد الذي يضم ١٩ نقابة عمالية.

وأضافت: أن الوصول إلى مراكز صنع القرار بشكل تدريجي واكتساب الخبرة والتمكين للمرأة،

وحول دور الأحزاب، قالت: إن الأحزاب السياسية على اختلافاتها لم تول النساء الاهتمام، ولم يرق حضورها لدورها ونضالها الوطني والاجتماعي.

وأضافت حمد: إن الفكر الذكوري والثقافة المجتمعية والحزبية لا ينظر للمرأة بالشكل المطلوب، فالهيئات القيادية والتي هي من الذكور تختار أعضائها وفق مرجعيات وتداخلات، مؤكدة مسؤولية الأحزاب والاتحادات والنقابات في تكريس وجود النساء في هيئاتها العليا.

ودعت إلى ضرورة تعزيز الحضور الثقافي وسياسي فعلي وقوي وتمكين النساء من الوصول إلى مراكز صنع القرار والعمل على دعمهن وتسهيل مهامهن.

وفي أحدث إصدار للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات ٢٠٢١، فإن نسبة الأفراد المشاركين في القوى العاملة (١٥ عاماً فأكثر) ١٦,١ من الإناث و ٦٥,١ ذكور، ومعدل البطالة للأفراد ٤٠,١ من الإناث و ٢٢,٥ من الذكور، ونسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهرية في ٢٠١٧، كان الإناث ٢٩,٧، والذكور ٢٨,٨، أما التوزيع النسبي للأعضاء في الهيئات المحلية ٢٠٢٠ فكان ٢٠,٠ إناث، و ٨٠,٠ ذكور، والتوزيع النسبي لرؤساء الهيئات المحلية ١,٨ إناث، و ٩٨,٢ ذكور، التوزيع النسبي للسفراء في ٢٠٢٠ للإناث ١٠,٨ و ٨٩,٢ ذكور، ورؤساء مجالس الطلبة ٤,٣ إناث و ٩٥,٧ ذكور، ومن القضاة

من الوصول إلى مراكز صنع القرار يتطلب تغيير الثقافة المجتمعية، وبناء الوعي المطلوب وخلق رأي عام داعم، إلى جانب سن القوانين، وإقرار سياسات، وتكاتف جهود التعاون بين الحكومة والمؤسسات الحقوقية والنسوية المعنية.

وحول المشاركة السياسية للنساء، قالت حمد: وصلت مشاركة النساء في القوائم في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٪، أما في الدوائر فلم يكن هناك حضور للنساء.

وأشارت إلى قرار المجلس المركزي اعتماد نسبة الكوتا النسائية ٣٠٪ في هياكل ومؤسسات الدولة، وتم تطبيق جزء منها، ولم تطبق الكوتا بشكل كامل، ونراهن على أحداث تغيير وان تشهد المرحلة الثانية من الانتخابات التزاما برفع التمثيل إلى ٣٠ ٪، ونحاول أيضاً مع النقابات لرفع نسبة الكوتا إلى ٣٠ ٪ في مجالسها وهيئاتها.

وناشدت حمد المؤسسات والهيئات الالتزام بالكوتا التي أقرها المجلسين المركزي والوطني، لافتة إلى أن عدداً من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المرأة وحقوق الإنسان لا تلتزم بوجود نساء في هيئاتها.

وأكدت أن الكوتا تمثل إحدى الأدوات القادرة على خلق التغيير المطلوب، إلى جانب مواصلة المرأة العمل، ودعم المتنورين من الرجال الذين يؤمنون بالتعددية، وبحقوق النساء حسب القانون، إضافة إلى القانون كأحد أدوات التغيير.

والعامة تحول دون وصول النساء الى مراكز صنع القرار، اضافة الى ضعف الحاضنة الاجتماعية الداعمة والتي تمكن النساء من تحقيق ذلك.

ولفتت نمورة الى تقصير المؤسسات والجمعيات النسوية في تثقيف وتمكين المرأة من اتخاذ القرار مما يعزز مكانة المرأة، مشيرة الى اهمية العمل التطوعي في صقل شخصيات النساء وتمكينهن على الصعيدين العملي والشخصي.

وتشكل الانتخابات المحلية اهمية في المشاركة السياسية للمرأة، إذ تنص المادة ١٧ من القانون الفلسطيني الناظم للعملية الانتخابية والصادر عام ٢٠٠٥ على

ولفتت الى أنه رغم ايجابية الكوتا التي تضمن تواجد النساء داخل الهيئات والمؤسسات والنقابات والبلديات والمجالس، الا أن هناك سلبيات لها، اذ انها فرضت نساء غير مؤهلات ولا يحملن خبرة مما جعلهن مسلوبات القرار ويمكن السيطرة عليهن ومصادرة وتبعية موقفهن، وبذلك تكون الكوتا عززت الصورة النمطية للنساء وفرضت شخصيات غير متمكنة.

وعن المشاركة السياسية للنساء، قالت نمورة: في الانتخابات المحلية هناك تبعية ويتحكم البعد العشائري والعائلي في مشاركة النساء.

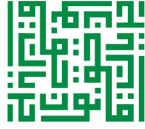
واشارت الى أن الهيمنة الذكورية في مختلف المؤسسات الخاصة

إلى جانب العمل الميداني، هو السبيل لتحقيق النجاح، ويتحدى الصورة النمطية والتي يتطلب تغييرها جهدا كبيرا وشخصية قوية وبيئة حاضنة داعمة.

وتابعت نمورة: أن العمل خاصة النقابي والتنظيمي يفترض من النساء أن تتعامل بعيدا عن طبيعتها الانثوية لفرض نفسها بشكل معين يغلق الطريق أمام أي محاولة لإفشالها.

وحول الكوتا، قالت: في ١٧ كانون أول ٢٠٢٠ تم اقرار نسبة الكوتا ٣٠٪ في النقابات العمالية، معتبرة ان مشاركة النساء في العمل النقابي ليس كما يجب، ولا يوجد متابعة منهن.

## #الانتخابات\_حقي\_قراري



الهيئة المستقلة  
لحقوق الإنسان  
ديوان المظالم

## مشاركة المرأة في الانتخابات «يحق للمرأة الفلسطينية تقلد جميع المناصب العامة في الدولة، وذلك وفقا للحاجات والشروط القانونية والمهنية دونما تمييز بينها وبين الرجل. وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية»

في حال تعرضت إحدى حقوقك الانتخابية  
لأي انتهاك لا تردد في التبليغ  
والتقدم بشكوى  
لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان  
عبر زيارة صفحتها الإلكترونية،  
وتعبئة نموذج شكوى على الرابط التالي:

<http://www.ichr.ps/ar/1/1/59>

## #الانتخابات\_حقي\_دستوري



أو الاتصال على أرقام هواتف الهيئة: المقر الرئيسي 02-2986958 قطاع غزة: مكتب غزة 08-2836632  
أو من خلال: البريد الإلكتروني: [ichr@ichr.ps](mailto:ichr@ichr.ps) فيسبوك: [www.facebook.com/ICHRP](https://www.facebook.com/ICHRP) فاكس: 02-2987211

وعن الكوتا، قالت: إن الكوتا آلية مؤقتة للوصول للمرأة لمراكز صنع القرار وتغيير الصورة النمطية عنها، إلا أن هناك سلبيات ترتبط في استغلال الكوتا لفرض مرشحات غير مناسبات ولا يتمتعن بالكفاءة.

وأشارت الخليلي الى التحديات التي تواجه النساء في حال وصولهن لمراكز صنع القرار، وقالت: «غالباً ما يواجهن تحديات مرتبطة بطريقة مشاركتهن، وتحديد دورهن وطبيعة المهام الموكلة اليهن وفي غالبتها تكون اللجان خاصة بالمرأة».

ودعت الى تمكين النساء من الوصول لمراكز صنع القرار ودعمهن خلال عملهن في سبيل تغيير الصورة النمطية للنساء وتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب، الى جانب ضرورة مواءمة القوانين وتحقيق المصالحة.

من ناحيتها، قالت رئيسة طاقم شؤون المرأة أريج عودة: إن المشاركة السياسية للمرأة وحضورها في مراكز صنع القرار لا يتناسب مع حجم نضالاتها وتضحياتها.

وعن عمل الطاقم، اشارت الى أن الطاقم أطلق في العام ٢٠١٠ وثيقة شرف بعنوان: «شركاء في النضال شركاء في صنع القرار»، ووقع عليها ١٣ حزباً، وطالبنا فيها ألا تقل الكوتا عن ٣٠٪ والالتزام بقراري المجلسين المركزي والوطني.

وأشارت الى أن عدم التزام الاحزاب بالكوتا المقررة انعكس عنه ثبات في واقع النساء دون

الماضية وكأعضاء في المجلسين الوطني والمركزي طرحنا رفع تمثيل النساء ولاقى ذلك دعم عدد من الاحزاب السياسية وتم اقراره في المجلسين، الا أن الاحزاب السياسية لم تلتزم في تنفيذ القرار.

وأكدت الخليلي ضرورة مواصلة العمل لإلزام الاحزاب بتنفيذ قراري المجلسين المركزي والوطني.

وأضافت: أن الاتحاد وضع رؤية لأهمية تواجد النساء في مراكز صنع القرار سواء في دوائر صنع القرار أو في المؤسسات الاهلية والخاصة، كما بادرننا لرفع نسبة الكوتا الى ٣٠٪ في الانتخابات المحلية واقرارها في قانون الانتخابات.

وتابعت: المرأة الفلسطينية لديها امل في تنفيذ قضايها الحقوقية مشيرة الى ضرورة مواءمة القوانين بما ينسجم مع اتفاقية «سيداو».

ولفتت الخليلي الى أن تعطل المجلس التشريعي واستمرار الانقسام انعكس بشكل سلبي على واقع المرأة وحال دون اقرار قوانين، داعية إلى ضرورة اقرار قانون حماية الاسرة من العنف والاحوال الشخصية.

وحول المرأة في مراكز صنع القرار، قالت الخليلي: إن هناك ضرورة لوضع سياسات من الحكومة لإنصاف المرأة في الوظيفة العمومية على اساس المساواة، خاصة أن المرأة أثبتت التزامها في المراكز التي شغلتها مهنيًا ووطنياً.

أنه يجب ألا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن ٢٠٪، بحد أدنى ثلاث نساء في كل قائمة ترشح للانتخابات، ويرد اسم امرأة من بين أول ثلاثة مرشحين، ومن ثم في ثاني أربعة أسماء باللائحة.

وعن تجربتها قالت عضو مجلس قروي الفندوقمية نسرين عزام (٣٧ عاماً) والتي شغلت منصبها لـ ٤ اعوام، إن العائلة شكلت دعماً للترشح لها خلال العمل البلدي.

وأضافت: واجهت رفضاً من عدد من أفراد مجتمع القرية حتى من المتعلمين منهم لعملي في المجلس البلدي وحضوري للجلسات الى جانب الرجال.

وتابعت: إن الرفض المجتمعي لم يشيني عن مواصلة العمل ومحاولة احداث تغيير واثبات ذاتي.

وكان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، قد أكد في ختام دورته العادية الـ ٢٧ بتاريخ ٥ آذار العام ٢٠١٥ على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، وأن لا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن ٣٠٪.

وعن ذلك، قالت أمين سر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، منى الخليلي، إن المرأة الفلسطينية تناضل نضالاً مزدوجاً في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي، وهي شريكة في النضال الذي يحول الاحتلال أمام تقدمها.

وتابعت: على مدار السنوات



أطلقت مدونة سلوك مناهضة المساس بحقوق المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية القادمة تحسبا لإمكانية المساس بحقوق المرأة الفلسطينية بقصد التأثير على إرادتها أو منعها من ممارسة حقوقها في انتخابات الهيئات المحلية القادمة والمقرر الاقتراع في أولى مراحلها بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١١.

وتتحدث المدونة عن الحقوق الانتخابية للمرأة الفلسطينية التي يحتمل المساس بها في الانتخابات المحلية وأشكال المساس بحقوق المرأة، والفضاءات التي يتم فيها تتبع أشكال المساس بحقوق المرأة، والعقوبات المترتبة على الانتهاكات لحقوق المرأة، والاجراءات وآليات لجنة الانتهاكات المركزية لتتبع

مرشحتهم ما يؤكد تعامل تلك القوائم مع النساء كشرط انتخابي، لافتة إلى أهمية تمكين النساء قبل ترشيحهن ثقافيا وعلميا واقتصاديا لان هناك علاقة تبادلية بين العنف والفقر والمرأة التي تعاني من هاتين الآفتين تكون غير قادرة على صنع القرار.

ودعت عودة الى ضرورة توفير الحماية القانونية للنساء من خلال سن قانون حماية الاسرة من العنف والاحوال الشخصية، وغيرها من القوانين، وتمكين النساء وتثقيف المجتمع المحلي والتثشة السياسية للشباب حول اهمية دور النساء وضرورة مشاركتهن السياسية.

وكانت لجنة الانتخابات المركزية،

احداث اي تغيير ايجابي في نسبة تمثيلها.

وحول حضور النساء في مراكز صنع القرار قالت عودة: إن هناك مساواة بين الجنسين في قانون الخدمة المدنية ونسبة مشاركة النساء في الوظيفة العمومية تصل إلى ٤٨٪، إلا أن حضورهن ضعيف في الفئة العليا، لان غالبية هذه الفئة تكون بمراسيم وتعيينات وترقيات ولا تخضع للمسابقات او للتدرج الوظيفي، مشددة على ضرورة تحديد كوتا للنساء في مؤسسات الدولة.

وأوضحت أن الكوتا غير كافية للنهوض بواقع النساء ووصولهن لمراكز صنع القرار، فهناك قوائم وضعت صورة وردة بديلا عن



للرجال. وحوالي ٩١٪ من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل ٩٪ من النساء، أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة ٩٦٪ من الرجال، مقابل ٤٪ فقط من النساء في فلسطين للعام ٢٠١٩، وحوالي ٨٪ نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل ٩٢٪ للرجال.

وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط ٢٠٢١، بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني ٤٥٪ من مجموع الموظفين، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت ١٤٪ للنساء مقابل ٨٦٪ للرجال.

من النساء والرجال عام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا مقارنة مع الأعوام السابقة، وبلغت نسبة مشاركة النساء في سن العمل ١٦٪ بعد أن كانت النسبة ١٨٪ في العام ٢٠١٩، علماً أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت ٦٥٪ للعام ٢٠٢٠ مقارنة مع ٧٠٪ للعام ٢٠١٩.

ووفقاً لبيانات العام ٢٠٢٠؛ فلا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، فهناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل ١٦ محافظاً، أما على مستوى البلديات لا يوجد أي امرأة رئيسة بلدية في البلديات المصنفة (أ، ب)، أما بالنسبة للبلديات المصنفة «ج» هناك ثلاث رؤساء بلدية من النساء مقابل ٩٧

الانتهاكات المرصودة بهدف المساس بحقوق المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية.

كما وقعت القوى والأحزاب السياسية على ميثاق شرف تعهدت بموجبه بالالتزام بتوفير بيئة انتخابية نزيهة وشفافة خلال مختلف مراحل الانتخابات المحلية ٢٠٢١.

وكانت رئيسة الاحصاء الفلسطيني علا عوض استعرضت في ٨ آذار من هذا العام عشية يوم المرأة العالمي، أوضاع المرأة الفلسطينية وقالت: ترأس النساء حوالي ١١٪ من الأسر في فلسطين، بواقع ١٢٪ في الضفة الغربية، و٩٪ في قطاع غزة للعام ٢٠٢٠.

وأشارت إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة انخفضت لكل

## دور المرأة في الانتخابات

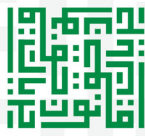
«يحق للمرأة الفلسطينية تقلد جميع المناصب العاملة في الدولة، وذلك وفقاً للحاجات والشروط القانونية والمهنية دونما تمييز بينها وبين الرجل. وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية #الانتخابات\_حق\_دستوري.

في حال تعرضت إحدى حقوقك الانتخابية لأي انتهاك لا تتردد في التبليغ والتقدم بشكوى لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عبر زيارة صفحتها الإلكترونية، وتعبئة نموذج شكوى على الرابط التالي:

<http://www.ichr.ps/ar/1/1/59>

أو الاتصال على أرقام هواتف الهيئة:  
المقر الرئيسي 02-2986958  
قطاع غزة: مكتب غزة 08-2836632

أو من خلال: البريد الإلكتروني: [ichr@ichr.ps](mailto:ichr@ichr.ps)  
فيسبوك: [www.facebook.com/ICHRP](https://www.facebook.com/ICHRP)  
فاكس: 02-2987211



الهيئة المستقلة  
لحقوق الإنسان  
ديوان المظالم



# الانتخابات البلدية في قطاع غزة فرصة للخروج من أزمة البلديات

مصطفى إبراهيم

أجريت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في الحادي عشر من شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي، من دون مشاركة قطاع غزة، بعد رفض حركة «حماس» سلطة الأمر الواقع المشاركة في الانتخابات ووضعت شرط أن تكون شاملة.

وخلال عقد ونصف من الزمن تراكمت الازمات والمشكلات، ومست بشكل خطير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، خاصة انها ذات طابع خدماتي تنموي، والبلديات في غزة تعاني من أزمات مالية كبرى،

وبعد اتمام المرحلة من الانتخابات المحلية، وموقف حركة حماس الرافض للمشاركة، أجرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وشبكة المنظمات الاهلية في قطاع غزة، مشاورات مع منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية من أجل إجراء الانتخابات المحلية.

وقد وضعت الهيئة جملة من المحددات لإجراء الانتخابات كونها حق فردي للمواطنين، ومن حقهم ممارسة هذا الحق دون منع او تقييد، وكن الهدف من التدخل التأثير على الأطراف السياسية والفاعلين لإجراء انتخابات الهيئات المحلية في قطاع غزة.

بناء على رؤية الهيئة كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، تتمتع بالمقبولية والاستقلالية، وقدرة على التأثير على الجهات الرسمية، والفاعلون غير الحكوميين، وأن

بإجراء الانتخابات المحلية والتي أجريت آخر مرة في العام ٢٠٠٥ ولم تشمل عدد من البلديات الكبرى مثل مدينة غزة ومدينة خان يونس.

لا يخفى على أحد المشهد الكارثي في القطاع في ظل غياب تقديم الخدمات للمواطنين بسبب الحصار الإسرائيلي والانقسام السياسي، وما تعانيه البلديات من ازمات مالية واقتصادية ولوجستية، وتراكمت عليها من مستحقات مالية لموظفيها، إضافة لعدم قدرة قطاع كبير من المواطنين سداد مستحقاتهم المالية مقابل الخدمات التي تقدمها البلديات، وتأثير ذلك على نحو خطير في مستوى ما تقدمه للمواطنين.

وعدم قدرتها على تمويل مشاريع محلية، أو تلك المتعلقة بالنظافة وخدمات مياه الشرب، والخدمات الرئيسية من بنية تحتية وغيرها، في ظل عدم قدرة حكومة الأمر الواقع على تقديم ميزانيات مالية لدعم البلديات، وايضا عدم قدرة البلديات على الحصول على تمويل خارجي لتنفيذ مشاريعها الخدمية.

وعلى الرغم من تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، إلا أن نسبة التسجيل للانتخابات الفلسطينية فاقت الـ ٩٠٪، وبالنظر لهذه النسبة قد يكون ذلك دليل على رغبة وإرادة الفلسطينيين في انتخاب ممثلين لهم، وقدرة المواطنين على التغيير والتعبير عن رأيهم من خلال صناديق الاقتراع، وحقهم في المشاركة السياسية التي تعتبر من الحقوق السامية واقتران سموها بسمو الحق في حرية الرأي والتعبير، وغيرها من الحقوق الأساسية التي حرم منها الفلسطينيون.

إن إمكانية إجراء انتخابات فلسطينية حرة ونزيهة في ظل الاحتلال دليل آخر على أن الشعب الفلسطيني صاحب إرادة حرة، وعلى الرغم من التفاؤل الذي ساد بين المواطنين في قطاع غزة والرغبة في التغيير، إلا أنهم يشعرون بمرارة من عدم مشاركتهم الانتخابات المحلية، وانتخاب ممثلهم للذين يستطيعوا مساءلتهم ومحاسبتهم في حال عدم قدرتهم على الإيفاء بوعودهم والقيام بدورهم للتطوير وتقديم الخدمات لهم.

ويأمل المواطنون في قطاع غزة



الأخيرة، وتراجعته عن التعديلات التي أدخلها على قانون الانتخابات المحلية.

وعلى إثر تلك المشاورات وتدخل لجنة الانتخابات المركزية، قرر مجلس الوزراء الفلسطيني، تأجيل الانتخابات في الهيئات المحلية ٢٥٥١ في المحافظات الجنوبية «قطاع غزة» إلى مرحلة مقبلة.

جاء ذلك استناداً إلى الرسالة الواردة من لجنة الانتخابات المركزية، والتي تفيد بعدم تمكنها من إجراء الانتخابات في ٢٥ هيئة محلية في المحافظات الجنوبية.

قد يكون التأجيل فرصة من أجل التوافق على إجراء الانتخابات المحلية، وإعادة الأمل من جديد للشعب الفلسطيني عموماً والمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة خصوصاً للتقدم نحو إجراء الانتخابات المحلية، كمدخل لتفكيك أزمات قطاع غزة، والدفع باتجاه استكمال الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، ووفق رؤية توافقية وديمقراطية تضمن الشراكة في بنية النظام السياسي والمؤسسات التمثيلية المختلفة.

للهيئات المحلية بإضافة أعضاء محكمة الانتخابات العامة لتولي مهمة الفصل في الطعون الانتخابية.

على الحكومة ولجنة العمل الحكومي توفير البيئة والأجواء السليمة لانتخابات حرة ديمقراطية والمساهمة الجادة في تمكين المواطنين من الحق في حرية الحركة والتنقل.

يتوافق مع هذا الإعلان بذل جهود وطنية لترتيب وتهيئة المناخ السياسي والاجتماعي لإجراء الانتخابات، وسد أي ذرائع لتكرار لعدم اجرائها.

وعلى إثر ذلك رفضت حركة حماس المشاركة، ووضعت شروطاً جديدة، من أجل المشاركة والسماح بإجراء المرحلة الثانية من انتخابات الهيئات المحلية في قطاع غزة المقرر عقدها يوم ٢٦ مارس/ آذار المقبل، بإجراء انتخابات شاملة بالتزامن أو بالتالي، تكون الانتخابات المحلية جزءاً منها وليست بديلاً عنها، وتعهد مكتوب من الرئيس محمود عباس بضمان عدم إلغاء الانتخابات في اللحظات

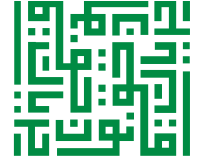
إجراء الانتخابات للهيئات المحلية هو حق دستوري، ويجب عدم الاستسلام لأي معيقات رسمية أو غير رسمية تمنع المواطنين الفلسطينيين من ممارسة هذا الحق.

هذه الرؤيا مستندة إلى القانون والمصلحة الوطنية العليا، تطرح عبرها تصورات لمعالجة المعوقات لإجراء انتخابات الهيئات المحلية، وتقتصر الإجراءات التالية:

الإعلان عن إجراء انتخابات هيئات محلية شاملة وموحدة في قطاع غزة ضمن المرحلة الثانية من عملية انتخابات الهيئات المحلية، وفقاً للقانون الأساسي و(القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن انتخابات الهيئات المحلية وتعديلاته لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧) وقرار مجلس الوزراء.

أن يصدر رئيس الوزراء قراراً بشأن تمديد موعد إجراء انتخابات المرحلة الثانية بداية شهر أيار/ مايو ٢٠٢٢.

أن يصدر الرئيس مرسوماً بتعديل مرسوم أعضاء محكمة الانتخابات



الهيئة المستقلة  
لحقوق الإنسان  
ديوان المظالم

## نبذة تعريفية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» هي المؤسسة الوطنية الرسمية المكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. وتتمتع بالعضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI). كما أنها عضو في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد أنشئت الهيئة بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٣٠ أيلول / ١٩٩٣ ونُشر في العدد ٥٩ لسنة ١٩٩٥ في الجريدة الرسمية الفلسطينية. وبدأت الهيئة عملها في مطلع عام ١٩٩٤، وأُخضعت، لاحقاً، تحت المادة ٣١ من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن «تتشأ لجنة مستقلة لحقوق الإنسان بموجب القانون الذي يُحدد تشكيلها ومهامها واختصاصاتها القضائية». وتُقدم الهيئة تقاريرها إلى رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني. وتماشياً مع المرسوم الرئاسي لعام ١٩٩٥، وضعت الهيئة نظامها الداخلي الذي يضمن استقلاليتها ووظائفها الفعّالة.

## الرؤية

مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والمساواة وتُحترم فيه الحريات العامة وحقوق الانسان لتصبح جزءاً من نسيجه الثقافي.

## الرسالة

تسعى الهيئة كمؤسسة فلسطينية وطنية دستورية تُعنى بحقوق الإنسان إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان استناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني، والتشريعات الوطنية، وإعلان الاستقلال، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بالارتكاز إلى المنهج القائم على حقوق الإنسان، وتقوم الهيئة برصد احترام حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بهدف خلق مجتمع ديمقراطي ومتسامح.

## القيم الأساسية

تتبنى الهيئة وتطبق مجموعة من القيم الخاصة بها والمتأصلة في برامجها وأنشطتها، ألا وهي المصداقية والنزاهة والمساءلة والسرية والتسامح والمساواة. وتلتزم الهيئة بقيمها هذه والتي ترجمتها هذه إلى مدونة للسلوك المهني.

## المسؤوليات والمهام

وفقاً للمرسوم الرئاسي الصادر عام ١٩٩٥، فإن مسؤوليات ومهام الهيئة تحددت «بمتابعة وضمان تحقيق متطلبات صون حقوق الإنسان من قبل التشريعات الفلسطينية بما فيها القوانين واللوائح، وكذلك مهام مختلف الدوائر والوكالات والمؤسسات التابعة لدولة فلسطين ومنظمة والتحرير الفلسطينية». ويمتد نطاق عمل الهيئة ليشمل تغطية إساءة استخدام حقوق الإنسان، وشكاوى المواطنين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات التنفيذية، ونشر الوعي القانوني، وتراقب الهيئة أيضاً التشريعات الوطنية والسياسات العامة، وتعمل على مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.



# القضلية

قضية حقوق الإنسان الفلسطيني  
العدد 66 - شتاء 2022

تتابع الهيئة الشكاوى التي تتلقاها من المواطنين، وفيها انتهاكات لحقوقهم، سواء كانت الشكاوى تتعلق بالأجهزة الأمنية كالإعتقال، والتوقيف دون اتباع الإجراءات القانونية، أو شكاوى تتعلق بالوزارات والمؤسسات المدنية العامة، مثل الفصل التعسفي من الوظيفة العامة، والتقصير أو التأخير غير المبرر في تقديم الخدمات، أو عدم اتباع الإجراءات القانونية في التعيين للوظائف العامة.

عزيزتي المواطنة عزيزي المواطن: إذا حرمت من خدمة تستحقها/تستحقينها، أو إذا تعرضت حقوقك للانتهاك من قبل أي من السلطات الرسمية، فلا تردد/تترددى بزيارتنا أو الإتصال بنا على أحد العناوين المبينة أدناه:

## عناوين مكاتب

## الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

### المقر الرئيسي

رام الله - خلف المجلس التشريعي

مقابل مركز الثلاثيميا «أبو قراط»

هاتف: ٢٩٨٦٩٥٨ / ٢٩٦٠٢٤١ ٢ ٩٧٠ +

فاكس: ٢٩٨٧٢١١ ٢ ٩٧٠ + ص.ب. ٢٢٦٤

البريد الإلكتروني: [ichr@ichr.ps](mailto:ichr@ichr.ps)

الصفحة الإلكترونية: [www.ichr.ps](http://www.ichr.ps)

### مكتب الوسط

رام الله - رام الله التحتا - مقابل السفارة الألمانية

عمارة راحة - ط ٦

هاتف: ٢٩٨٩٨٣٨ ٢ ٩٧٠ + فاكس: ٢٩٨٩٨٣٩ ٢ ٩٧٠ +

### مكتب الشمال

نابلس

شارع سفيان - عمارة اللحام - ط ١

هاتف: ٢٣٣٥٦٦٨ ٩ ٩٧٠ + فاكس: ٢٣٦٦٤٠٨ ٩ ٩٧٠ +

طولكرم

قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط ٢

تلفاكس: ٢٦٨٧٥٣٥ ٩ ٩٧٠ +

### مكتب الجنوب

الخليل

رأس الجورة - بجانب دائرة السير

عمارة حريزات - ط ١

هاتف: ٢٢٩٥٤٤٣ ٢ ٩٧٠ + فاكس: ٢٢١١١٢٠ ٢ ٩٧٠ +

بيت لحم

عمارة نزال - ط ٢ - فوق البنك العربي

هاتف: ٢٧٥٠٥٤٩ ٢ ٩٧٠ + فاكس: ٢٧٤٦٨٨٥ ٢ ٩٧٠ +

### مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس

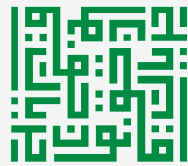
هاتف: ٢٨٢٤٤٣٨ ٨ ٩٧٠ + فاكس: ٢٨٤٥٠١٩ ٨ ٩٧٠ +

### مكتب الوسط وجنوب قطاع غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن،

الطابق الثالث، بجوار عصيرات رمانة 2

هاتف: ٢٠٦٠٤٤٣ ٨ ٩٧٠ + فاكس: ٢٠٦٢١٠٣ ٨ ٩٧٠ +



الهيئة المستقلة  
لحقوق الإنسان  
ديوان المظالم